الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵣⵡⵉⵔⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵍⵣⵣⴰⵢⵔ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵔⵉⴼⵜ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵔⵉⴼⵜ

Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et Littérature Arabes

جامعة مولود معمري؛ تيزي –وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

مذكرة تخرج شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

عنوان البحث:

الإشتقاق في اللّغة العربية معجم مقاييس اللّغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ) "أنمـــــوذجا"

من إعداد الطالبتين:

- **مكاوي كنزة**
- **مجبور فريدة**

تحت إشراف :

- **د. بن فضة فريدة**

لجنة المناقشة:

- **د. بن فضة فريدة** ..... أستاذة محاضرة (أ) مشرفة ومقررة
- **د. راجاح جميلة**..... أستاذة محاضرة (أ) رئيسية
- **أ. دريوش سوهيلة** ..... أستاذة مساعدة (أ) ممتحنة

السنة الدراسية: 2019 / 2020

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

لا بدّ لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود عبرها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد، لتبعث الأمة من جديد.

نتوجه بجزيل الشّكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل، وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخصّ بالذّكر الأستاذة المشرفة علينا بن فضة فريدة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيّمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة.

ولا يفوتنا أن نشكر كلّ عمّال مكتبة قسم اللّغة العربية وآدابها. ومن ساعدنا على طباعة هذه المذكرة.

إهداء

أتقدم بالشكر والثّناء لله عزّ وجلّ أولا موفقي ومسدد خطاي، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد عليه أضل الصلاة والتسليم.

أهدي عملي المتواضع إلى الوالدين الكريمين اللّذان ساندني طوال مشوار حياتي.

إلى أخواتي و كلّ الأقارب من قريب أو من بعيد.

أهدي هذا العمل بالأخص إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة بن فضة فريدة التي لم تبخل علينا بمساعداتها في إتمام هذا العمل.

وإلى كلّ من ساهم ولو بالقليل في انجاز هذا العمل ليخرج إلى النّور.

مكاوي كنزة

إهداء

أتقدم بالشكر والثّناء لله عزّ وجلّ أولا موفقي ومسدد خطاي، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد عليه أضل الصلاة والتسليم.

أهدي عملي المتواضع إلى الوالدين الكريمين وإلى كلّ عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى أخواتي و كلّ الأقارب من قريب أو من بعيد.

إلى جميع الأصدقاء وطلبة اللّسانيات.

أهدي هذا العمل بالأخص إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة بن فضة فريدة التي لم تبخل علينا بمساعداتها في إتمام هذا العمل.

وإلى كلّ من ساهم في انجاز هذا العمل ليخرج إلى النّور.

مجبور فريدة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان علّمه البيان وفضله على سائر المخلوقات بالعقل والتفكير سبحانه جعل العلم نورا للقلوب، حمية للسان، سبيلا للنّجاح، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيّد المرسلين، الأولين والآخرين والسلام على آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

اللّغة خاصية خصّ بها الله تعالى عباده عن سائر المخلوقات، والرّكن الأوّل في تقدّم الفكر والعلوم وجوهرة التّواصل والمعرفة. واللّغة العربية أفضل اللّغات وأوسعها لكونها لغة القرآن الكريم لقوله تعالى: ‹‹ أَنْزَلْنَاهُ بِقُرْآنٍ عَرَبِيٍّ››. كما أنّها لغة متطورة تتغير بمرور الزّمن، وما يستجد من أحوال مختلفة اجتماعية، دينية، ثقافية، سياسية، ولربّما دلالة الألفاظ أكثر عرضة للتغيير في هذه اللّغة مقارنة ببقية أنظمة اللّغة الصوتية، والصرفية والنّحوية، فلا بدّ من دراسة الألفاظ دراسة تاريخية تطورية على تعاقب العصور في مختلف الأطوار. فقد امتازت عن غيرها من اللّغات بأنّها لغة اشتقاقية تصريفية، إذ جعل الله تعالى لها علاوة على ما في اللّغات الأخرى من آليات لتوليد الألفاظ والدلالات إلى ما لا نهاية، ممّا أهّلها لمسايرة الحضارة المتولدة على جميع الأصعدة وبذلك لم ينقطع سيل الألفاظ الجديدة فيها، وكان الاشتقاق طريقة للتجديد والتنويع الفنّي، فهو أهمّ وسيلة لنموّ اللّغة وتوليد موادها وتكاثر كلماتها، وتوليد كلمات جديدة للدلالة على معان مستحدثة، كما أنّه الضمان لاستمرار الحياة في اللّغة العربية، لهذا اِتّخذ العلماء هذه الوسيلة لنقل العلوم ووضع المصطلحات، وبما أنّ ثمرة هذا العلم الجليل التعمق في فهم كلام العرب وفهم كلام الله سبحانه وتعالى في قرآنه، نشير إشارات عابرة إلى بعض المصنّفين في هذا العلم وكتاباتهم، فمن المتقدمين الذين ألّفوا في هذا المجال، واهتموا به، يمكن أن نذكر عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق، ابن جني في كتابه القيم الخصائص، ابن دريد الذي ذكر أصولا كثيرة في كتاباته، ثم أكمل ابن فارس في كتابه معجم مقاييس اللّغة الذي يحمل أفكارا جديدة عن المعجم العربي كلّه فهو كتاب جليل لم يصنّف مثله.

لقد أثار الاشتقاق كغيره من مظاهر اللّغة نقاشا طويلا، واختلف العلماء حول بعض إجراءاته ومميزاته، تماما كما كان الأمر مع المظاهر اللّغوية الأخرى، كالنّحو والصرف والمعجم. فقضية الاشتقاق إحدى المسائل الهامة التي أثارها علماء العربية القدامى، لذا ارتأينا أن نعنون بحثنا بـ:

الاشتقاق في اللّغة العربية في معجم مقاييس اللّغة لأبي الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا (395هـ).

منه نطرح الإشكال الآتي: فيما تتمثل ظاهرة الاشتقاق عند ابن فارس؟ وما هدفه من تأليفه لأبنية الأسماء في معجم مقاييس اللّغة؟

الأسباب التي دفعتنا إلى اِختيار هذا الموضوع هي:

- الرّغبة في الإطلاع على شيء من جهود اِبن فارس فيما يخص اِشتقاق الأسماء.
- اِختيارنا لمعجم اِبن فارس (مقاييس اللّغة) من بين العديد من المعاجم التي ألّفت في عصره لأنّه مجدد ومؤسس لنظرية معجمية لم يسبقه إليها أحد، فهذا المعجم من بين أوفى المعاجم التّي كتبت في هذا النطاق وأغزرها مادة وأدقها لفظا، وأحسنها تبويبا وتفضيلا وأصدقها وأغنى معجمه بالأدلة المتنوعة، كما تتبع ألفاظ اللّغة بشكل يوحي بالنّباهة والحيطة والذكاء والدقة، كما حاضر العلوم عن ماضيها، وإنّما هو بناء يبدأ فيه اللاّحق حيث اِنتهى السابق.

فبالنّظر إلى مواصفات الإشكال وطبيعة المعجم المطبق عليه في الإجراءات التطبيقية علينا أن نخضع بحثنا لخطة تتشكل من مقدمة وفصلين وخاتمة، فتناولنا في الفصل الأول الذي عنوانه: الاشتقاق في الكتب العربية القديمة فتعرضنا لمفهوم الاشتقاق وأنواعه، علم الاشتقاق، المادة الاشتقاقية، كذلك الاشتقاق عند علماء العرب قديما، والعلاقة بين الاشتقاق والصرف، كذا اختلاف العلماء حول أصل الاشتقاق، وعمدنا في الفصل الثاني الذي عنوانه: الاشتقاق عند اِبن فارس، وفيه تناولنا ما يتعلق بابن فارس ومعجمه، مصادره، منزلته، الترتيب المعتمد في معجم المقاييس، وأيضا مقاييس اللّغة ودلالة الاسم، ثم ظاهرتي النّحت والاشتقاق، بعدها المشتقات بأنواعها، وأخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة تحمل أهمّ النتائج المتوصل إليها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن نعالج موضوعنا بالاعتماد على المنهج الوصفي بحكم أنّه منهج ينبني على استنطاق المادة بعد جمعها ثم تبويبها وإحصائها، لاستخلاص النتائج التي تفضي في نهاية المطاف إلى قراءة موضوعية للإشكالية التي ينبني عليها البحث.

لقد اِعتمدنا في ذلك على مجموعة من المراجع التي مكّنتنا من القيام بهذا البحث منها:

- معجم مقاييس اللّغة لأحمد اِبن فارس.
- الخصائص لِابن جني.
- فقه اللّغة العربية وخصائصها لإميل بديع يعقوب.

من المعروف أنّه لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات، فقد صادفتنا الكثير منها نذكر:

- صعوبة البحث في المعاجم العربية خاصة المعاجم القديمة.
- صعوبة الوصول إلى المراجع التي تحتوي على المعلومة المطلوبة.

بالنّظر إلى جميع المعلومات التي قمنا بحصدها من أجل إتمام هذا البحث، نرجو أن يكون فيه بعض الإضافات للغة العربية.

الفصل الأول:

الاشتقاق في الكتب العربية القديمة

أولا: مفهوم الإِشتقاق:

تمهيد

أ- لغة

ب- إِصطلاحا

ثانيا: أنواع الاشتقاق:

1- الإِشتقاق الصغير

2- الاشتقاق الكبير

3- الإِشتقاق الأكبر

4- الإِشتقاق الكبّار

ثالثا: علم الإِشتقاق:

1- مؤسسه وموضوعه

2- مسائله

3- شروطه

4- مزايا الإِشتقاق

رابعا: المادة الإِشتقاقية:

1- مفهوم المادة الإِشتقاقية

2- تركيب المادة الإِشتقاقية

3- التغيّرات الإِشتقاقية

خامسا: الإِشتقاق عند علماء العربية قديما

1- الإِشتقاق عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

2- الإِشتقاق عند ابن دريد في كتابه الجمهرة.

سادسا: العلاقة بين الإِشتقاق والصرف

سابعا: إِختلاف العلماء حول أصل الإِشتقاق

أولا: مفهوم الاشتقاق

تمهيد:

إنّ المتأمل للّغة العربية، وما يحصل في بعض كلماتها من تفريعات وما يتولد منها من ألفاظ مختلفة المبنى، ليدرك بوضوح قيمة الاشتقاق الذي يعد من أبرز الخصائص التّي مهدت للّغة سبل التّوسع، ومكّنها من القدرة على مواكبة التطوّر الحضاري والتفاعل مع واقع البيئة والمجتمع، فهي بواسطته تتجدّد مع كل طور من أطوار الحياة، مزودة المتكلم بها بكل متطلبات عصره من الألفاظ والتراكيب التّي تمكنه من التعبير عن كل ما يطرأ في حياته السياسية والاجتماعية، والفكرية والاقتصادية، مع الحفاظ على الأصول، فبفضل الاشتقاق ظل آخر هذه اللّغة متصلا بأوّلها في نسيج متقن من غير أن تذهب معالمها أو ينبهم ما خلفه من السلف من تراث على الأجيال بعدهم، فللاشتقاق أهمية في اللّغة العربية، فهو يسهّل إيجاد صيغ جديدة من الجذور القديمة بحسب ما يحتاج إليه الإنسان، فعن طريقه يستطيع العربي اِستبدال المصطلحات الأجنبية بكلمات عربية فصيحة هي أحسن تعبيرا وأدق دلالة على مفهومها، وذلك باستمدادها من الأصول المناسبة الممتعة بسمات الرسوخ والحيوية، كما أنّه يمدّنا بمدلولات جديدة لمسميات كثيرة تبعا لما يطرأ على ساحة الحياة المتغيرة من آن لآخر، ويكشف لنا عن الربط بين الجزئيات والكليات، أو المعاني الجزئية والمعاني الكلية، كما يعرّفنا الأصيل من الدّخيل في اللّغة وحسن فهمها، والوقوف على أسرارها فيمكّننا من ربط الكلمة بأخواتها، وأفراد المجموعات الّتي تنتسب إليها ذلك يثبت معناها أو يوضحه، ولقد اِشتدّت الحاجة إلى الاشتقاق في عصرنا الحاضر عصر التّقنيات والمخترعات الّتي تحتاج إلى تعريبها، وسبيلنا إلى ذلك هو الاشتقاق، وقد كان لمعجمي اللّغة العربية في القاهرة ودمشق دور بارز في اِشتقاق الأسماء المناسبة لكثير من تلك المخترعات فلابدّ لنا من الوقوف أمام هذا المصطلح والاطّلاع على مفهومه بشقيه اللّغوي والاصطلاحي.

أ- لغة:

أجمعت أغلب المعاجم العربية على أنّ الاشتقاق مأخوذ من مادة شقق، والشقّ مصدره قولك شققت العود شقا، والشقّ الصدع البائن، وقيل غير البائن، الشقّ كذلك الموضع المشقوق، كأنّه سمي بالمصدر وجمعه شقوق، قال اللّحيائي: "والشقّ المصدر، ويقال بيد فلان و رجله شقوق ولا شقاق إنّما الشقاق يكون داء بالدّواب، ويقال شق الفجر وانشق، إذا طلع وكأنّه شق موضع طلوعه وخرج منه، والمشاقة والشقاق: غلبة العداوة والخلاف، وشاقة وشقاق: خالفة، وقال اِبن منظور (711هـ): اشتقاق الشيء بنيابة المرتجل واشتقاق الكلام أخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه"[1].

يقال لنصف الشّيء الشقّ، والشقّ أيضا النّاحية من الجبل، والشقّ الشقيق، يقال هذا أخي وشقيقي وشقّ نفسي. وشقّ العصا فارق الجماعة، وشقّ على فلان أوقعه في المشقة، وشقّ البرق اِستطال إلى وسط السماء من غير أن يأخذ يمينا وشمال. ويقال همّ بشق من العيش إذا كانوا في جهد[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿...لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيه إِلاَّ بِشَقِّ الأَنْفُسِ...﴾ الآية 07 من سورة النّحل.

وشقق الخطب شقة فتشقق، الكلام أخرجه أحسن مخرج.[3] منه سمي أخذ الكلمة من الكلمة اشتقاق.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، مادة (شقق)، 426هـ، 2005م، ص 181 – 183.

[2] أبي الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا، مقاييس اللّغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، مادة شقق، ص 170 – 171.

[3] مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، إعداد وتقديم عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1471هـ، 1997م، ج2، ص 1192.

ب- اصطلاحا:

يعدّ الاشتقاق من أبرز ما تميزت به اللّغة العربية، وهو سرّ من أسرارها، وطاقة كامنة فيها، ووسيلة من وسائل نموّها وتطوّرها، فهو يتيح لها مواكبة التطوّر الذي تمرّ به سائر اللّغات في العالم من خلال ما يوفره لها من صياغة ألفاظ كثيرة لمعان متعددة مختلفة من مادته الأصل.

الاشتقاق في الاصطلاح هو: "أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ كضارب من ضرب، وطريقة معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ".[1] بمعنى أخذ لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا. يقول أحمد اِبن فارس في "فقه اللّغة" في هذا الشأن: " أجمع أهل اللّغة إلاّ من شذّ منهم أنّ للغة العرب قياسا، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض واِسم الجن مشتق من الإجتنان، وأنّ الجيم و النون تدلان أبدا على السّتر، تقول العرب للدّرع: "جنة أو أجنة اللّيل، وهذا جنين أي في بطن أمّه".[2] وهذا يعني أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنى ومادة أصلية أو هيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة. والاشتقاق في جوهره توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرّجوع بها إلى فاصل واحد يحدد مادتها، ويوحي في معناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد. كما يعتبر من وسائل الثراء اللّغوي وتطور وسائل الحياة والحضارة، وهو أيضا من وسائل نموّ اللّغة العربية، وتوالد موادها وتكاثر كلماتها. يقول اِبن دريد في كتابه "الاشتقاق" الذي أورد فيه العديد من أسماء الأعلام والقبائل محاولا بذلك إرجاعها إلى أصولها اللّغوية عن طريق الاشتقاق اللّغوي لأسماء القبائل والرجال. ومن أمثلة ذلك قوله: محمد صلى الله عليه وسلّم اشتق من الحمد وهو مفعّل صفة تلزم من كثر من فعل ذلك الشيء. فحمد مفعّل لأنّه حمد مرة بعد مرة،[3] بمعنى أنّ الاشتقاق من أصول الألفاظ ووسيلة لمعرفة الأصيل من الدخيل، ونزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتها معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة.

---

[1] نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، المكتب الجامعي الحديث، 2008م، ص 213.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1963م، ص 76.

[3] ابن دريد الأزدي، الاشتقاق، تح: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل بيروت، 1411هـ، 1991م،ص5.

ثانيا : أنواع الاشتقاق:

عرّف العلماء الاشتقاق كظاهرة لغوية هامة أسهمت في توليد الصيغ والألفاظ، ونظرا إلى أهمية هذه الظاهرة شغفوا بدراستها وتوسعوا فيها، وتناولوها بالبحث والتحليل بأنّها الوسيلة المثلى التي تمدهم بكل ما يحتاجون إليه من ألفاظ التعبير عن المفاهيم التي إستجدت نتيجة للتطور الاجتماعي والثقافي وحصروا الاشتقاق في أربعة أنواع: صغير، كبير، أكبر، وكبّار.

1- الاشتقاق الصغير:

يعد من أكثر أنواع الاشتقاق ورودا في اللّغة العربيّة، لما يتميّز به من وضوح المعنى المشتق منه، وهو انتزاع لفظ من آخر مع تغيير في الصّيغة بشرط اشتراكهما في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها، كاشتقاقك اسم الفاعل ضارب واسم المفعول مضروب والفعل تضارب وغيرهما من المصدر "الضرب" هذا على رأي البصريين، أو من الفعل ضرب، وهذا على رأي الكوفيين.[1] ونجد ابن جني (392هـ) في الخصائص قسم الاشتقاق إلى قسمين: صغيرا وكبيرا، ويعني بالاشتقاق الصّغير، ذلك الذي ينحصر في مادة واحدة تحتفظ بترتيب حروفها فيقول: "وذلك أنّ الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير، فالصّغير ما في أيدي النّاس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول، فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كترتيب (س ل م) فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه مثل: سلم، يسلم، سالم، سلمان وسلمى والسّليم.[2] بمعنى أنّ ابن جني وسّع مجال الاشتقاق ليعطي بعدا دلاليا وهو روح الاشتقاق. والسبب الذي وجد من أجله ولعلّ الحرص على هذا البعد الوظيفي للاشتقاق هو الذي حمل السيوطي (911 هـ) على تعريف الاشتقاق الصّغير بقوله: " هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على الأصل بزيادة مفيدة لأجلها إختلفا حروفا أو هيئة، وأفراد هذا الاشتقاق عشرة هي: الفعل الماضي، الفعل المضارع، فعل الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول.

[1] إميل بديل يعقوب، فقه اللّغة العربية وخصائصها، دار العلم، بيروت لبنان، ط1، 1982م، ص 187.

[2] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج2، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، ص 133-134.

الصفة المشبهة باسم الفاعل، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة".[1] يعني نزع لفظ من آخر، بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف الأصلية وترتيبها.

لذلك ذهب جمهور النحاة إلى إعتبار الفعل الماضي المجرد الثلاثي أو الرباعي الأصل إشتقت منه الأفعال المزيدة التي تأتي على أوزان كثيرة منها:[2]

- مزيدات الثلاثي ومنها: فَعَّلَ يُفَعِلُ جَدَّدَ يُجَدِّدُ، أَفْعَلَ يُفَعِّلُ أَكْرَمَ يُكَرِّمُ، فَاعِلٌ يُفَاعِلُ جَالَسَ يُجَالِسُ، تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَقَاتَل يَتَقَاتَلُ، اِنْفَعَلَ يَنْفَعِلُ اِنْقَسَمَ يَنْقَسِمُ، اِفْتَعَلَ يَفْتَعِلُ اِجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ، أَفْعَلُ يَفْعَلُ أَبْيَضُ يَبْيَضُ، اِسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اِسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، اِفْعَوْعَلَ يَفْعَوْعَلُ اِعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ.
- مزيدات الرباعي ومنها: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ، اِفْعَلَلَّ يُفَعْلِلُ اِطْمَأَنَّ يُطَمْئِنُ، تَمْفَعَلَ يَتَمَفْعَلُ تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ.

منه فالاشتقاق الصّغير هو أكثر أنواع الاشتقاق ورودا في اللّغة العربيّة، وهو الأوسع دائرة والأكثر نتاجا في تكاثر كلماتها.

[1] سعيد الأفغاني، أصول النحو، المكتبة الهاشمية، دمشق، د ط، 1414هـ، 1994م، ص 131.

[2] المصدر نفسه، ص 131- 132.

2- الاشتقاق الكبير:

الاشتقاق الكبير، ويعرف كذلك بالقلب اللّغوي، وهو أن يكون بين كلمتين تناسب في اللّفظ والمعنى دون ترتيب الحروف، مثل جَذَبَ وجَبَذَ، حَمَدَ ومَدَحَ، أو هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف المغيرة أو في صفاتها أو فيهما معا.[1] بمعنى أن يكون بين الكلمتين اتّفاق في حروف المادة الأصليّة من دون ترتيبها وتناسب في المعنى.

وأوّل من اهتم بهذا النّوع من الاشتقاق هو ابن جني الذي أفرد بابا خاصا سمّاه "الاشتقاق الأكبر" اِفتتحه بقوله: " هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أنّ أبا علي رحمه الله كان يستعين به ويخلد إليه مع اِعواز الاشتقاق الأصغر، لكنّه مع هذا لم يسمه، وإنّما كان يعتاده عند الضرورة ويتعلل به، إنّما هذا التقليب لنا نحن، وستراه فتعلم أنّه لقب مستحسن، وقد ذكر اِبن جني أمثلة كثيرة وتوسّع في هذا النّوع وقال: "وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، وعلى تقاليبه الستة فتعقد عليه معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كلّ واحد منهما عليه، وإنّ تباعد الشيء من شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التّركيب الواحد وذكر مثال ذلك: (ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)، وجميع هذه التراكيب تدل على القوة والشدة".[2] وكلّ هذا يعني أنّه لا يمكن معرفة الأصل من مقلوبه لأنّ الاستعمال قد يغيّر معالم الألفاظ، وبالتّالي يغيّر معناها وهذا ما يجعل التّمييز بين الأصل والمقلوب.

---

[1] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1418هـ، 1998م، ص 249.

[2] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ص134.

إنّ فكرة التّقاليب تعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي حاول بعبقريته حصر كلّ المستعمل من كلمات اللّغة العربية معتمدا على تقليب اللّفظ إلى كلّ الاحتمالات الممكنة، ومبيّنا المستعمل من هذه التّقاليب من غير المستعمل، وعلى أساس فكرة التّقاليب هذه رتّب معجمه "كتاب العين" لكنّه لم ير أنّ التّقاليب الستة للكلمة الثلاثية تدخل في باب اشتقاق واحد، وترجع إلى أصل واحد يجمعهما بسبب اِشتراكهما في الحروف الثلاثية مهما يكن موقعها وترتيبها.[1] فهذا النّوع من الاشتقاق مصدر ثراء اللّغة العربية، لأنّ المعاني كثيرة والألفاظ قليلة ، فتقاليب الكلمة لا تبعد بعضها عن بعض في المعنى الجامع، ممّا يعني أنّ تقاليب الكلمة تمنح لكلّ مفردة معنى فرعيا لتلتقي في الأخير مع المعنى الذي يجمعها مع المفردات الأخرى من تقاليبها.

[1] إميل بديع يعقوب، فقه اللّغة العربية وخصائصها، ص 200.

3- الاشتقاق الأكبر:

الاشتقاق الأكبر ويعرف كذلك بالإبدال اللّغوي، وهو ارتباط قسم من المجموعات الثلاثية الصّوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيّد بالأصوات نفسها، بل بترتيبها الأصلي والنّوع الذي تندرج تحته، فمتى وردت تلك المجموعات على ترتيبها الأصلي، فلابدّ أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة سواء احتفظت بمخرجها الصّوتي أو تتّحد معها في جميع الصفات.[1] بمعنى انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفها بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف، ويكون هذا النّوع في المادة الواحدة مثل جذبه وجبذه.

وعرّفه بعضهم بأنّه إقامة حرف مكان حرف آخر في الكلمة، فقد يكون الأصل واحدا، ويحدث فيه تطور صوتي، لاقتراب المخارج كما في جثا وجذا، وتشابه في المعنى واتفاق في الأحرف، فالجامع بين جثا وجذا هو اتفاق المعنى في معظم الأحرف، ما عدا الثّاء في جثا والذّال في جذا، وهما من الأصوات المتقاربة في المخرج.[2] بمعنى أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتّفاق في بعض حروف المادة الأصليّة وترتيبها.

والإبدال في اللّغة أنواعا هي: الإبدال الصرفي، والإبدال اللّهجي كقولهم عَلِجَ بدل علي، والإبدال الشاذ كقولهم: هَرَحْتُ الدابة بدل أَرَحْتُ الدابة، وإبدال الضرورة الشعرية كقولهم تعالي بدل تعالب وإبدال خطأ السّمع نحو: عَبْهَلَهَ وعَذْهَلَهَ، إبدال التصحيف نحو: العابر والغابر، إبدال التضعيف نحو: الخَرُّوبْ والخَرْنُوب، وإبدال التعريب نحو: الفسطاط والفستاط، وإبدال التفخيم نحو: مَتَّ ومَطَّ، والترقيق نحو: غَلِظَ وغَلِتَ، وإبدال التّعاقب نحو: أَلَبَّ وأَرَّبَ، وإبدال الاختلاف نحو: الصّاعقة والصّاقعة، وإبدال التّوهم نحو: اِقْتَسَرَهُ واِعْتَسَرَهُ.

---

[1] محمد التونجي راجي الأسمر، المعجم المفضل في علوم اللّغة اللسانيات، ج1، د ط، تح: إميل بديع يعقوب، دار إحياء الكتب العلمية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص 63.

[2] أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللّغة وسر العربية، د ط، تح: مصطفى محمد، 1936م، ص564.

وهذه التّقسيمات الفرعية تدخل كلّها في إطار نوعين رئيسيين هما الصرفي واللّغوي، فالإبدال الصرفي هو أن تقيم حروفا أخرى مكان حروف معينة لغرض تسهيل اللّفظ أو الوصول إلى الهيأة التي يشيع استعمالها.[1] مثال ذلك، إبدال الواو ألفا في صام لأنّ أصلها صَوَمَ، وإبدال الطاء من التّاء في اِصطنع وأصلها اِصْتَنَعَ، أمّا الإبدال اللّغوي فهو أوسع من الإبدال الصرفي لأنّه يشمل حروفا لا يشملها الإبدال الصرفي، وهو يشمل حروف الهجاء جميعا.[2] أي أنّ فنّ الصّرف يعنى في علم الصّرف بقلب حرف مكان حرف آخر، والإبدال اللّغوي يقع في كلّ ألفاظ اللّغة العربيّة.

[1] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص 460.

[2] عبد الله أمين، الاشتقاق، ط2، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ، 2000م، ص 352.

4- الاشتقاق الكبّار:

الاشتقاق الكبّار، وهو المسمى بالنّحت والمراد به أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر، وذلك بإسقاط حرف أو أكثر من كل كلمة، وتأليف كلمة جديدة من الأحرف الباقية مثل: بَسْمَلَ قال بسم الله، وحَيْعَلَ قال حي على، وحمدل قال الحمد لله، وحوقل إذ قال لا حول ولا قوة إلاّ بالله. فالاشتقاق كما رأينا سابقا هو أن تنزع كلمة من كلمة، أمّا النحت فهو أن تنزع كلمة من كلمتين أو أكثر وتسمى تلك المنزوعة منحوتة، حيث أورد عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق مبحثا سمّاه "ما ورد من الكلمات المنحوتة" وقال: ما رواه العلماء من الكلمات المنحوتة في اللّغة العربية قليلا لا يكاد يتجاوز ستين (60) كلمة، مثل: هَلَّلَ وهَيْلَلَهُ قال: لا إله إلاّ الله.[1] بمعنى أنّ النّحت هو أخذ كلمة من بعض حروف كلمتين أو جملة مع تناسب بين المنحوتة والمنحوتة منها في اللّفظ والمعنى.

النّحت أنواع منها:

1)- النّحت الفعلي: وهو أن تنحت من الجملة فعلا يدلّ على النطق بها.[2] أي يدل على المعنى الذي تدل عليه الجملة دون تغيير في هذا المعنى أو على حدوث مضمونها مثل: بَسْمَلَ، إذ قال بسم الله الرحمان الرّحيم، فبسمل تدلّ على معنى ومضمون بسم الله الرحمان الرّحيم.

2)- النّحت الوصفي: وهو أن تنحت كلمة من كلمتين للدّلالة على صفة بمعناها أو بأشدّ منه مثل: ضبطر للرجل الشديد من ضبط وضبع بمعنى الشدة والصلابة.

[1] عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 393.

[2] محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1426هـ، 2005م، ص 272.

3)- النّحت الاسمي: وهو أن تنحت من كلمتين اِسما مثل: جَلْمُودٌ من جَمَدَ وجَلَدَ، حَبْقَرَ أصله حُبَ قر.[1] بمعنى أن تعمد إلى كلمتين فأكثر فتجعل منهما كلمة واحدة تعبّر عن الكلمتين.

4)- النّحت النسبي: وهو أن تنحت من علم مؤلف من مضاف ومضاف إليه مركب إضافي النَّسب إلى هذا العلم والدلالة على معنى الاتصال به بسبب ما مثل: عَبْشَمِي ومَرْقَسِي في النسب إلى عبد الشمس وامرئ القيس.[2] أي هو ما يكون لبيان نسبة الشخص إلى مذهب ما أو غير ذلك. فالنّحت إذا وسيلة مثلى تتطور بها اللّغة وتنمو، وقد اعتمده العرب قديما وحديثا بدافع إيجاد مختصرات لبعض الكلمات، وهو طريقة من طرائق توليد الألفاظ في اللّغة.

[1] محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ص 574.

[2] إميل بديع يعقوب، فقه اللّغة العربيّة وخصائصها، ص 211.

ثالثا: علم الاشتقاق:

1- مؤسسه وموضوعه:

علم الاشتقاق هو إيجاد تناسب بين لفظين في أصل المعنى والتركيب، فيعرف اِرتداد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه، ويعدّ ابن دريد أوّل من أفرده بتصنيف يشتمل على كثير من أصوله، وابن فارس هو باري قوسه بكتابه معجم مقاييس اللّغة، وكذلك بعض المحاولات والمنثورات قبلها خاصة من قبل الخليل ابن أحمد الفراهيدي. وموضوع علم الاشتقاق هو معرفة دلالات الألفاظ وارتباطها ببعض، وذلك بالرجوع إلى أصول معانيها المستنبطة من قياس دلالات الألفاظ المتماثلة المادة. واسمه علم الاشتقاق أو مقاييس اللّغة، فالأوّل هو المشهور في كتب المصنفين، ولكن الثاني أقرب إلى المراد، وبذلك سمى ابن فارس كتابه معجم مقاييس اللّغة إذ أنّ اللّغة العربية لغة اشتقاقية من الدرجة الأولى.[1] وكلّ هذا يعني بأنّ علم الاشتقاق هو علم يدرس علاقة اللّفظ بلفظ آخر لمعرفة مدى اِرتباطها ببعضها البعض.

2- مسائله:

إنّ مسائل علم الاشتقاق تتمثل في الأسماء أعلاما كانت أو غيرها، والكلمات والمواد العربية والبحث في الأصول المعنوية التي ترجع إليها، وهو علم اِستمد من كلام العرب وأحوالهم وإشاراتهم التي يستفاد منها القرائن التي تدلّ على اِتفاق ألفاظ المادة في اللّغة.

3- شروط الاشتقاق:

لابدّ لكل مشتق اسما كان أو فعلا من شروط حتى يكون هذا الاشتقاق صحيحا، وهي ثلاثة شروط أساسية:[2]

- أوّلها: أن يكون المشتق فرعا ومأخوذ من لفظ آخر وهو أصل للمشتق، ولو كان أصلا في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقا.

[1] علي بن محمد الجرجاني، التّعريفات، د ط، الدار التونسية للنشر، 1971م، ص 18.

[2] محمد صدّيق خان، العلم الخفّاق من علم الاشتقاق، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، 2012م، ص 144.

– ثانيها: أن يناسب المشتق الأصل في الحروف، إذ إنّ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان دون التّناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية، فإنّ الاستباق من السبق مثلا يناسب الاستعجال من العجل في حروفه الزائدة، والمعنى ليس مشتقا منه؛ بل من السبق.

– أمّا الشرط الثالث: يعد من أهمّ الشروط السابقة، وهو المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أم اِتفقا، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل إمّا مع زيادة، كالضرب فهو للحديث المخصوص والضارب لذلك الحدث، وإمّا دون زيادة سواء كان هناك نقصان، كما في اِشتقاق الضَرْبُ من ضَرَبَ أم كان متحدين في المعنى كالمَقْتَلْ مصدر من قَتَلَ.

4– مزايا الاشتقاق:

يحقق الاشتقاق بأنواعه المختلفة مجموعة من المزايا نذكر منها:

أ)– الاقتصاد اللّغوي:

يكون بزيادة تضاف إلى الجذر، فمن المادة اللّغوية الواحدة تستطيع أن تشتق كثيرا من الكلمات بزيادة عناصر صوتية أو ضمائرية في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها بدلا من أن نضطر في كلّ مرّة إلى أن نبتدع اِسما جديدا لمسمّى جديد مخترعا كان أو فكرة.[1] يعني أنّ الاقتصاد اللّغوي من أبرز خصوصيات الاشتقاق، ذلك أنّ الاشتقاق أداة توظّف لتنمية الثروة اللّغوية.

ب)– توليد الدلالات:

يُكسِب الاشتقاق اللّغة العربية مرونة ومناعة في آن واحد، حتى تستطيع أن تعبّر عن كلّ المستحدثات العلميّة، الفكرية والحضارية، فاللّغة العربية تستمد حيويتها من خلال ما يوفره لها الاشتقاق بأنواعه المختلفة من وسائل النموّ، بحيث نستطيع من الجذر الواحد أن نشتق ألفاظا متعددة ذات دلالات متقاربة، فمادة (ر ب و) اِشتقت منها كلمات متعددة كالتّربية والربا والربوة، وهي كلها تشير إلى دلالة اِشتقاقية واحدة تتمثل في الزيادة والنّماء.[2] فهذا عنصر هام في تكوين لغتنا ونموّها.

---

[1] توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللّغة، ط1، مجلد1، الناشر مكتبة وهبة للطباعة والنشر، ص 87.

[2] فرحات عياش، الاشتقاق ودوره في نموّ اللّغة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995م، ص 114– 116.

ج)- نموّ اللّغة:

يعتبر الاشتقاق الوسيلة الثّانية بعد القياس لإنماء اللّغة من حيث الألفاظ والصيّغ، ولا شكّ أنّ المقصود بالاشتقاق الذي ينمّي اللّغة هو الاشتقاق الصّغير لأنّه الأوسع دائرة والأكثر إنتاجا للمفردات، وإلاّ فإنّ هناك أكثر من وسيلة تعمل على تطوير اللّغة كالقياس، ولكن يبقى الاشتقاق هو الفارق بين اللّغة النّامية المتطورة واللّغة التراكمية المتغيرة التي تقبل التغيير بعامل تجدد العصر مع المحافظة عل المادة الأصل التي تكوّن لنا المادة الأوّلية للتّعبير عن دلالات اشتقاقية متجددة يتطلبها العصر الحديث.[1] منه فالاشتقاق إجراء لغوي هام يحافظ على دوام الصلة بين القديم والحديث معنى وصياغة.

[1] فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1996م ص 236.

رابعا: المادة الاشتقاقية:

1- مفهوم المادة الاشتقاقية:

المادة الاشتقاقية هي المادة الأصليّة التي ترجع إليها الكلمة، وهي تتألف من مجموعة أصوات أو حروف، فلكلّ كلمة أصل أو مادة اشتقاقية تشترك مع البناء أو الصّيغة في توليد معاني الكلمة وتحديدها.[1] بمعنى أنّها تعتبر من خصائص الاشتقاق، يتفرع معناها إلى معان متعددة، على أساس تفرع معنى معيّن من معنى المادّة الاشتقاقية نفسها.

إنّ اِصطلاح المادة الاشتقاقية يتوافق وطبيعة اللّغة العربيّة في بناء مفرداتها، إذ إنّ المعجميين في تنظيمهم لمواد اللّغة العربية في صورة حروف رأوها أصلية لكونها موجودة بذاتها في جميع ما تكوّن منها من مفردات، فالمادة الاشتقاقية اِصطلاح أُطْلِقَ على موادها الأصول التي تتفرّع عنها تلك المفردات وفق مبدأ التّناسل الدلالي، فمنحنى العمليات الاشتقاقية يتم بوجود شقيّن أساسيين تتكوّن منهما المادة الاشتقاقية إحداهما المادة الصّوتية والأخرى المادة المعنويّة. فالكلمة أساسها الصّوت، وأساس الجملة الكلمة، فالصّوت والكلمة والتّركيب النّحوي هي الوحدات الثلاث للكلام المتصل، أمّا بالنّسبة للمعنى فأوّل ما يؤدّيه من الوحدات الثّلاث السّابقة هو الكلمة فمستويات الدّراسة اللّغوية والصّوتية والصّرفية والنّحوية والدّلالية متصلة، والدّرس الصّرفي في اللّغة العربية مقدمة للدّرس النّحوي.[2] يعني أنّ كلا من الكلمة وما تؤديه من معنى متلازمان لا ينفصلان عن بعضهما في اللّغة.

2- تركيب المادة الاشتقاقية:

إنّ لكلّ لغة طريقتها في تركيب ألفاظها وقوانين يخضع لها هذا التّركيب، وأنّ اللّغة العربية تختص بأنّ أكثر ألفاظها تتكوّن في أصولها الاشتقاقية من ثلاثة حروف صوتيّة دون حساب الحركات، وهذه الحروف الثّلاثة ثابتة لا تتغيّر في جميع مفردات المادة ومشتقات الأصل إلاّ في أحوال نادرة، وأنّ للحرف قيمة دلاليّة في تكوين المعنى وتحديده. وهذه الخصائص في اللّغة العربية

---

[1] محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ص 151.

[2] حسين حامد الصالح، التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللّغة الحديث، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 15، يونيو 2003م، ص 25.

ليست لغيرها في اللّغات الأخرى، لأنّ ألفاظها تتجمع في مجموعات، كلّ منها تشترك مفرداتها في حروف ثلاثة، كما تشترك في معنى عام، ثمّ تنفرد كلّ كلمة في المجموعة، وتتميّز من قريباتها في النّسب بصيغتها أو مبناها وتختلف في معنى خاص بها، ناشئ عن صيغتها أو عنها، وقد تبتعد قليلا أو كثيراَ عن المعنى الأصلي، ولكنّها مهما ابتعدت تحمل طابع نسبها في الحروف الثلاثة التّي تدور معها حيثما دارت، فلا يعتيرها من التبدّل ما يمحو أصلها ويخفي معالمه.[1] كلّ هذا دليل على أنّ مفردات اللّغة لها ثلاثة حروف أصليّة تتكوّن منها، تشترك في معناها العام، وتختلف في المعنى الخاص بها.

فلو تأملنا مادة (ج ن ن) وما تفرّع منها من كلمات (المُجِنُّ والجُنَّةُ والجُنُونُ والجِنُّ والجَنَّةُ) لوجدناها تتضمّن كلّها معنى الإستتار.

جاء في المقاييس جن: الجيم والنّون أصل واحد وهو السِّتْرُ والتَسَتُّرُ، فالجنّة ما يسير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستور عنهم اليوم، والجنّة البستان، وهو ذاك لأنّ الشجر بورقه يستر، وناس يقولون: الجنّة عند العرب النّخل الطّوال والجنين الولد في بطن أمّه، والجنان القلب وكلّ ما اِسْتُتِرَ به من السّلاح فهو جُنَّةٌ، قال أبو عبيدة:

حيث ترى الخيل بالأبطال عابسة ينهضن بالهُنْدُوَانِيَاتِ والجنن.

والجِنَّةُ: الجنون، وذلك أنّه يغطي العقل، وجنان الليل سواده وستره الأشياء.

ويقال: جنون اللّيل والمعنى واحد، ويقال جُنَّ النّبت إذا اِشْتَدَّ وخرج زهره، فهذا يمكن أن يكون من الجنون اِستعارة كما يُجَنُّ الإنسان فيهيج ثمّ يكون أصل الجنون ما ذكرناه من السّتر، والقياس صحيح. وجنان النّاس معظمهم ويسمّى السواد والمجنَّة الجنون، فأمّا الحيا الذي يسمّى الجان فهو تشبيه له بالواحد من الجان، والجِنُّ سمُّوا بذلك لأنّهم متسترون عن أعين الخلق.[2] فمن خلال كلّ هذا يتّضح بأنّ (ج ن ن) ثلاثة حروف أصليّة تفرّعت منها عدّة كلمات، ورغم ذلك إلاّ أنّها في الأخير تحمل منعى واحد.

---

[1] محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ص 176.

[2] ابن فارس، مقاييس اللّغة، مادة (شقق)، ص 421 – 422.

الألفاظ المشتقة من مادة (ح.د.ق) تتضمن كلّها معنى الإحاطة (أحدق، حديقة، حدقة العين).

الحدقة: سواد العين، أي السواد المستدير وسط العين، وأحدق القوم بالبلد إحداق: أحاطوا به.

الحديقة: البستان يكون عليه حائط لأنّ الحائط أحدق بها أي أحاط، كلّ أرضها ذات شجر مثمر ونخل أحاط به حاجز أو كلّ ما أحاط به البناء.

– و الألفاظ المشتقة من مادة (ش ر ك) كالشّرك والشراكة والشركة والاشتراك تتضمن معنى التعدد والمشاركة.[1] فرغم تعدّد الألفاظ التي تتفرّع من مادة واحدة إلاّ أنّ المعنى الذي تؤدّيه نفسه في جميع الحالات.

ومن العناصر التي تكوّن معنى الكلمة وتحدّدها بعد أن تكون المادة الاشتقاقية قد قدمت جملة المعنى أو المفهوم الكلي هو عنصر البناء الصرفي الذي يقتطع من هذا المعنى الكلي جزءا محدودا، ويكون كالقالب الذي يأخذ مادة المعدن جزءا يحدّد أطرافه، وتتعيّن بذلك وظيفته. من ذلك مثلا كأن تكون مادة الكلمة الاشتقاقية مؤلفة من (ر ف ع)، فتبنى على وزن (فاعل) فتكون كلمة (رافع)، أو من نزل فتبنى على وزن (مَفْعِل) فتكون (منزل)، فكلمة رافع أخذت من مادة (ر ف ع) المعنى العام، ومن القالب الذي صيغت فيه معنى (الفاعلية)، وكذلك (منزل) أخذت من (ن ز ل) المعنى العام للنزول، ومن الصيغة التي وُضعت فيها معنى المكانية.

وإذا وضعت مادة (ق ط ع) في قالب من قوالب الأبنية وصغتها على مقداره كأنّ جعلتها على بناء (مِفْعَلْ) فقلت (مِقْطَعْ) فقد أخرجت منها لفظا يدلّ على آلة القطع، وإن قلت (مَقْطَعْ) على وزن (مَفْعَلْ) فقد دلّت على مكان القطع، وإن قلت مقاطعة على وزن (مُفَاعَلَةٌ) فقد دلّت قطع الصلة بين اِثنين أو جماعتين.[2] يعني أنّ المادة الأصلية هي الغالبة والأوزان أو الأبنية تُظْهر الأصل من الزّائد، لأنّ طريقة توليد الألفاظ تكون على أوزان معروفة.

[1] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط8، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، 2005م، ص 873.

[2] محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربية، ص 171.

3)- التغيّرات الاشتقاقية:

نجد التّغيرات بين الأصل المشتق والفرع المشتق منه خمسة عشر، وهي كما يلي:[1]

الأوّل: زيادة حركة، مثل: عَلِمَ عِلْمٌ، فَهِمَ فَهْمٌ، يعني إذا كانت كلمة عِلْمٌ مأخوذة من عَلِمَ عرفنا أنّ حركة عَلِمَ أكثر من حركة عِلْمٌ.

الثاني: زيادة مادة، مثل: طَالَبَ وطَلَبَ، يعني إذا كانت طَالَبَ من طَلَبَ نفهم أنّ لفظ طَالَبَ زيد بألف من لفظ طَلَبَ وأكثر منه مادة.

الثالث: زيادة حركة ومادة، مثل: ضَارِبٌ وضَرَبَ، يعني إذا كانت كلمة ضَارِبٌ أكثر من كلمة ضَرَبَ بزيادة حركة التنوين ومادة الألف.

الرابع: نقصان حركة، مثل: الفَرْسُ الفَرَسُ، يعني إذا كانت الفَرْسُ أقل من كلمة الفَرَسُ حركة، فهذا يدلّ أنّ كلمة الفَرْسُ نقصان من كلمة الفَرَسُ.

الخامس: نقصان مادة، مثل: ثَبَتَ وثَبَاتْ، يعني إذا كانت كلمة ثَبَتَ أقلّ من كلمة ثَبَاتْ بنقصان مادة الألف.

السادس: نقصان حركة ومادة، مثل: نَزَا ونَزْوَانْ، يعني إذا كانت كلمة نَزَا أقل من كلمة نَزْوَانْ حركة ومادة عرفنا أنّ كلمة نَزَا نقصان من كلمة نَزْوَانْ.

السابع: نقصان حركة وزيادة مادة، مثل: غَضَبِيٌّ وعَضَبٌ، يعني إذا كانت كلمة غَضَبِيٌّ تفرق بكلمة عَضَبٌ، عرفنا أنّ كلمة غَضَبِيٌّ منقوصة حركة وزيادة مادة.

الثامن: نقصان مادة وزيادة حركة، مثل: حَرَمٌ وحَرَمَانُ، يعني أنّ بين حَرَمٌ وحَرَمَانُ فالأول نقصان مادة وزيادة حركة.

التاسع: زيادة مادة وحركة مع نقصانهما، مثل: اِسْتَنْوَقَ من النَاقة، يعني أنّ كلمة اِسْتَنْوَقَ تُخالف بكلمة النَاقَةُ بزيادة مادة وحركة مع أنّها نقصان مادة وزيادتها.

[1] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص 348- 349.

العاشر: تغيّر الحركتين، مثل : بَطِرَ وبَطَرَ، فبهذه القاعدة يعرف أنّ المثل الأوّل مكسورة الطاء والثاني مفتوح الطاء، وهذا هو المراد بتغير الحركتين.

الحادي عشر: نقصان حركة وزيادة، أخرى وحرف مثل: أَضْرَبُ من الضَّرْبِ، ومن هنا نعرف أنّ كلمة أَضْرَبُ تخالف بكلمة الضَّرْبُ، فإنّها نقصان حركة وزيادة حرف.

الثاني عشر: نقصان مادة وزيادة أخرى، مثل: رَاضِعٌ الرَاضِعَةُ، أي كلمة رَاضِعٌ من كلمة الرَاضِعَةُ.

الثالث عشر: نقصان مادة وزيادة أخرى وحركة، مثل: خَافَ من الخَوْفِ يعني أنّ كلمة خَافَ تختلف عن كلمة الخَوْفُ أي نقصان مادة وهي الواو، وزيادة أخرى وهي الألف.

الرابع عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط، مثل: عِدْ من الوَعْدِ.

الخامس عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حرف فقط، مثل: فَاخِرٌ من الفَخَارِ، أي نقصت ألف وزادت ألف وفتحه.

من خلال دراستنا للتّغيرات الاشتقاقية نستخلص بأنّ الاشتقاق هو اِرتباط كلّ أصل ثلاثي في اللّغة بمعنى عام وضع له.

لقد بيّن سعيد الأفغاني في أصول النّحو أنّ الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية كإسماعيل، وأسماء الأصوات مثل: غَاقَ، والحروف مثل: مَنْ أو مَا، والأسماء النّادرة مثل: طُوبِيٌ، والأسماء التي لها معانٍ متقابلة مثل: الجُونْ فهو الأبيض والأسود، وكذا سائر أسماء الأضداد، والأسماء الخماسية.[1] وهذا يعني بأنّ هناك أسماء في اللّغة العربيّة لا تقبل الاشتقاق رغم أنّها لغة اِشتقاقية من الدرجة الأولى.

[1] سعيد الأفغاني، أصول النحو، ص 152.

خامسا: الاشتقاق عند علماء العربية:

1)- الاشتقاق عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (175 هـ):

إنّ فكرة تقليب أصول الكلمات قد تنبّه إليها الخليل بن أحمد الفراهيدي وذلك في معجمه الموسوم بكتاب "العين"، حيث كان الخليل يبحث الكلمة ويعرف في الوقت نفسه الصيغ الممكن تكوّنها من حروف هذه الكلمات مقدما معنى كلّ صيغة إذا كانت مستعملة في اللّغة، أو يشير بأنّها مهملة، ففي مادة (ع ق ق) نجد التّقاليب التالية: (ع ق)، (ق ع) يقول العرب: ‹‹ عق الرجل يعق إذا ذبح عن ابنه شاه وحلق عقيقته ››.[1]

إنّ الخليل قد أحصى العربية إحصاءا تاما، وبذلك هيّأ مادة مصنعة معروفة لمن جاء بعده من اللّغويين الذين صنّفوا المعجمات، ولقد اِهتدى الخليل إلى طريقة التقليب التي اِستطاع بها أن يعرف المستعمل من العربية والمهمل، فعقد الكتاب على المستعمل فأهمل ما عداه.

فكلمة قد مثلا تقرأ بوجهين إمّا مع البدء بالقاف أو البدء بالدال، وكلمة عند إذا قلبت على أوجهها نتج ست صور: (ع ن د، ع د ن، ن ع د، د ع ن، ن د ع، د ن ع).[2] يعني أنّ الخليل حين يتناول كلمة يقلبها على جميع أوجهها الممكنة وكان في كثير من الأحيان يلتزم ببيان الأوجه المستعملة والأوجه المهملة. ولقد طبّق الخليل نظام التقليبات مع جميع كلمات الثنائي والثلاثي، وكان ينصّ على المستعمل من هذه الصور والمهمل، ولكن مع الرباعي والخماسي وجد أنّ العملية طويلة والاحتمالات كثيرة والصور المستعملة فعلا بالنسبة للمهملة قليلا جدا، ولهذا اِكتفى بالتقليبات العملية فقط لا الممكنة عقلا.[3] بمعنى أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي في العين، وضع الإمكانات النظرية لحصر اللّغة عن طريق معطيات المادة.

---

[1] حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ط2، مكتبة مصر، 1968م، ص 250 – 251.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، المجلد الأول، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 4.

[3] زين كامل الخويسكي، المعاجم العربية قديما وحديثا، ط1، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 2007م، ص 48.

2)- الاشتقاق عند ابن دريد (321 هـ) في كتابه الجمهرة:

يقول أحمد عمر مختار: ‹‹ إتبع نظام التّقليبات كالخليل، ومعنى هذا أنّنا لا نجد الكلمة تحت حرفها الأوّل، وإنّما تحت أسبق الحروف في التّرتيب الهجائي، مهما كان هذا الحرف فكلمة عبد مثلا توجد في الباء، لأنّها أسبق الحروف في التّرتيب، وكلمة سمع توجد تحت إسمين وهكذا ويوجد بين العين والجمهرة وجها شبه رئيسا هما التقسيم الكمي والتقليب››.[1] يعني أنّ إبن دريد رتّب معجمه وفق الألف البائية العادية التي تقوم على ثمانية وعشرين حرفا معتمدا طريقة نظام الأبنية التي إختصر بموجبها طريقة الخليل التّقليبية.

لقد أتاحت له طريقة التّقليبات إقتفاء نهج الخليل، وتحقيق رغبته في بناء معجمه وفق النظام الألف بائي، فمثلا كلمة رجع تطلب في باب الجيم، لأنّها أسبق الحروف الثلاثة في ترتيب الألف باء ثم الراء والعين في ست صور، وكلمة ركب تجري وفق نظام المعجم على: برك، بكر، كرب، كبر، ركب، ربك، وهو بهذا يجمع الكلمات المكونة من حروف واحدة، مهما إختلفت في ترتيب بنيتها تحت سقف واحد، وقد ظهرت هذه الكلمة في صور التّقليبات ست مرات، كما هي عند الخليل في العين.[2] أي أنّ ابن دريد إتّبع مسار الخليل فاقتبس عنه تقليب أصول الكلمات من معجم العين فحين يقدّم كلمة يذكر معناها وتقلّباتها، فكان غرضهم في ذلك هو إحصاء كلمات اللّغة خاصة المستعمل منها وتركهم للمهمل.

[1] زين كامل الخويسكي، المعاجم العربية قديما وحديثا، ص 48.

[2] عبد القادر عبد الجليل، معجم الأصول في التراث العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1428هـ، 2006م، ص 887- 888.

سادسا: العلاقة بين الاشتقاق والصّرف:

لقد أشار تمّام حسان في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" إلى ظاهرة الاشتقاق، وتحدث عنه بإسهاب حيث يرى أنّه قد تقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معيّنة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معيّنة، فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهنّ واحدة وهذه الصلة تدرس في الصرف تحت اِسم الاشتقاق وفي المعجم اِسم الاشتراك في المادة، ثم يواصل حديثه فيقول: لم يكن الاختلاف بين الصرفين والمعجمين منصبا على تسمية الظاهرة فحسب، وإنّما تتعدى ذلك إلى المنهج وطريقة النظر، وأمّا الصرفيون نظروا إلى المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية، ثم من وجهة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى، فأمّا المعنى الوظيفي الذي قد تشترك فيه المشتقات جميعا فهو صلتها بمعنى الحدث.[1]

بمعنى أنّه قدم لنا نظرة تجمع بين رأي الصرفيين والمعجميين للاشتقاق، فعلماء الصرف حسب رأيه يجعلون بعض الصيغ أصلا وبعض الصيغ الأخرى فروعا لتلك الأصول، وأنّ كلّ مادة من مواد اللّغة بدأت في صورة المصدر ثم بعد ذلك يلجأ الناس يشتقون ويفرعون عليها، أمّا المعجميون في نظره ليس هدفهم الصيغ، لأنّ هذه الصيغ قد تتحقق بكلمات وقد تظل اِحتمالا نظريا صالحا للتحقيق بصياغة الكلمة المناسبة على مثالها عند الحاجة إليها.

ثمّ يواصل حديثه مبيّنا كيف يعبّر المعجميون عن صلة الرحم بين الكلمات، فيقول: " لا يقنعون بالمباني الصّرفية التي تظهر على وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم، وإنّما يلجؤون إلى وسيلة أخرى تتصل بروابط الكلمات لا بتنوع الصيغ أو بعبارة أخرى تتصل بالمتن لا بالبنية، وهذه الوسيلة هي أصول المادة ويجعلونها رحما ترتبط بالقرابة أفراد أسرة واحدة، ويجعلون حروف المادة مدخلا إلى شرح معاني هذه الكلمات، ولكن لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معيّنا؛ بل يعترفون بإمكان تعدد المعاني بين الكلمات التي تشترك في هذه الأصول كالحل والحلول، فهي تتفق مادة وتختلف معنى.[2] يعني أنّ تمام حسان اِستطاع أن يبيّن لنا أفكار كلّ من الصرفيين والمعجميين

[1] تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، د ط، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، ص 166 – 168.

[2] المصدر نفسه، ص 168.

حول الاشتقاق، فحسب رأيه هو لم يكن الاختلاف حول التسمية فقط بدليل أنّه قال إنّ الاختلاف لم يكن منصبا على تسمية الظاهرة فقط؛ بل تعدى ذلك إلى المنهج وطريقة نظر كلّ منهما، وبما أنّه صرّح بأنّ قوام الاشتقاق هو الجذر الثلاثي للكلمة أي اشتراك الكلمات في الأصول الثلاثة.

يرى إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللّغة" أنّ الوسيلة الثانية لنموّ اللّغة ولاسيما من حيث الألفاظ والصيغ ما يسمى بالاشتقاق، والصلة بين القياس والاشتقاق وثيقة.[1] ذلك أنّ الاشتقاق هو عملية إستخراج لفظ من لفظ وصيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية الاشتقاقية، فكلا من الاشتقاق والصّرف ميزان للّغة العربيّة وبهما نعرف أصول الكلام فالعلاقة بينهما مترابطة.

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 46.

سابعا: إختلاف العلماء حول أصل الاشتقاق:

رغم إتفاق أغلب الباحثين واللّغويين في تعريف الاشتقاق بأنّه أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللّفظ والمعنى إلاّ أنّ مسألة الأصل في الاشتقاق ظلت موضوع جدال ونقاش بين الصرفيين والكوفيين ولكلّ واحد منهما رأي وحجته في ذلك. وهنا نطرح السؤال التالي: لماذا إختلف العلماء في أصل المشتقات؟ وما هي أهم الحجج المعتمدة في ذلك؟ وبصيغة أخرى: لماذا إختلف البصريون والكوفيون في أصل المشتقات، ولكنّهم لم يختلفوا في أنّ الفعل أقوى العوامل؟

إنّ مسألة أصل المشتقات من بين أكثر المسائل إثارة للجدل وأوسع مجالا للاختلاف فتعددت وجهات النظر فيها.

ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو أصل المشتقات، وأنّ المصدر مشتق منه وفرع عليه، مثل: ضَرَبَ ضَرْبًا وقَامَ قِيَامًا، واحتجوا على ذلك بجملة من الأدلّة أهمها:

– إنّما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل، لأنّ المصدر يصح بصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنّك تقول قام قواما فيصح المصدر لصحة الفعل، ونقول قام قياما فيعتل لاعتلاله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله، دلّ على أنّه فرع عليه.[1] يعني أنّ المصدر يتبع الفعل في الصّحة والاعتلال، فوجب أن يكون الفعل أصلا له.

– وقالوا لا يجوز أن يقال: أنّ المصدر إنّما سمي مصدر لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه، لأنّنا نقول: لا نسلم بل سمي مصدرا لأنّه مصدور عن الفعل كما قالوا: مَشْرَبٌ عَذْبٌ أي مشروب عَذبٌ، والمراد به المفعول لا الموضع فلا نمسك لكم بتسميته مصدر.[2] فالمصدر بهذين المعنيين يدلّ على أنّه صادر عن الفعل الذي هو أصل له وليس فرعا.

---

[1] كمال الدين أبو البركات سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودت ومحمد مبروك، د ط، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، 192.

[2] المصدر نفسه، ص 217.

– ومنهم من تمسك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر فرع على الفعل وأنّ الفعل يعمل في المصدر فتقول: ضَرَبْتُ ضَرْبًا فتنصب ضربا بـ ضربتُ فوجب أن يكون فرعا له لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.[1] دليل على أنّ الفعل يسحق أن يكون أصلا للمصدر بقوّة عمله وتأثيره فيه.

– ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر فرعا على الفعل أنّ المصدر يذكر تأكيدا للفعل، فدلّ على أنّ الفعل أصل والمصدر فرع، يعني أنّ هناك أفعالا لا مصادر لها مثل: نِعْم وبِئسَ، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.[2] يعني أنّ هناك أفعالا لا مصادر لها وهذا ما جعل الكوفيون يرجعون الأصالة للفعل والفرعية للمصدر.

ذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصل المشتقات والفعل المشتق منه وفرع عليه، واحتجوا على ذلك بأدلّة منها:

– الدليل على أنّ المصدر أصل الفعل أنّ المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معيّن.[3] فدلالة المصدر على الأزمنة دلالة مطلقة ودلالة الفعل عليها دلالة مقيّدة.

– ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر هو الأصل والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم.

– ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان المحصل، والمصدر بصيغته يدل على شيء واحد هو الحدث، كما أنّ الواحد أصل الاثنين فذلك المصدر أصل الفعل.

---

[1] أبو البركات سعيد الأنباري، أسرار العربيّة، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1995م، ص 143.

[2] أبو البركات سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 236.

[3] المصدر نفسه، ص 171.

– كما أنّ هناك من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنّه ليس مشتقا من الفعل.

– ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر هو الأصل تسميته مصدرا فإنّ المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ولهذا قيل الموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدر.[1] أي سمي مصدرا وهذا دليل على أنّ الفعل قد صدر عنه. كلّ هذا يدلّ على أنّ المصدر عند البصريين هو أصل المشتقات، والفعل فرع من ذلك المصدر.

[1] مصطفى جطل، نصوص ومسائل نحويّة وصرفيّة، د ط، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1416هـ، 19797م، ص 137– 138.

الفصل الثاني:

الاشتقاق عند ابن فارس

أولا: نبذة تاريخية عن ابن فارس و كتابه مقاييس اللغة:

1- لمحة عن ابن فارس.

2- حدقه باللغة و تأليف كتاب المقاييس

3- معنى المقاييس

4- مصادر مقاييس اللغة

5- الترتيب و التقسيم المعتمد في معجم مقاييس اللغة

ثانيا: الاشتقاق عند ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة:

1- مقاييس اللغة ودلالة الأسماء.

2- الاشتقاق عند ابن فارس.

أ- الاشتقاق المرتبط بالمعنى.

ب- الاشتقاق المرتبط باللفظ.

3- النحت عند ابن فارس.

ثالثا: المشتقات بأنواعها:

1- اسم الفاعل

2- اسم المفعول

3- صيغ المبالغة

4- الصفة المشبهة

5- اسم التفضيل

6- اسما الزمان و المكان

7- اسم الآلة

أولا: نبذة تاريخية عن ابن فارس وكتابه مقاييس اللغة:

1- لمحة عن ابن فارس:

هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين الرازي المعروف بالرازي المالكي اللّغوي، صاحب المجمل،[1] ولد في أواخر القرن الرابع هجري، في قزوين ونشأ بهمذان، وكان أكثر مقامه في الريّ كان أديبا بارعا وشاعرا مجيدا، أمضى معظم حياته في الترحال في سبيل طلب العلم والانتفاع به وتتلمذ خلال ترحاله على يد شيوخ كبار وعلماء عصره أمثال: والده فارس بن زكريا وأبي بكر الخطيب، وأبي الحسن القطان وأبي سعيد السيرافي وغيرهم.

امتلك ابن فارس مقومات القدوة والحق كلّها فقد كان فطنا وعبقريا وشديد الذّكاء يبرهن دائما صحة كلامه ووجهة نظره خلال مناقشته للمسائل الجدلية والمناظرة فيها. ولقد وضع قبل وفاته العديد من المؤلفات وفيما يلي ذكر لأهمها: كتاب "التأويل في تفسير القرآن" ، كتاب "غريب إعراب القرآن" كتاب "أصول الفقه"، كتاب "المجمل"، "مقدمة النحو"، كتاب "نقد الشعر"، بالإضافة إلى معجمه "مقاييس اللّغة" والذي نحن بصدد دراسته وهو معجم أفرد فيه طريقة خاصة تنسب إليه وحده، حيث قسّم في هذا المعجم مواد اللّغة إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة و تنتهي بكتاب الياء، ثم قسّم كل كتاب إلى ثلاثة أبواب.[2]

كانت نظراته في النّقد والأدب ليست كأمثال من ينصرفون عن إنتاج معاصريهم ولم يكن ممّن يحتقر الفائدة أو التّأليف، و لم يكن من اللّغويين الذين لا يقيمون لمعاصريهم وزنا.

توفي ابن فارس سنة 395هـ، 1004م على الرأي الصّحيح كما رجح ذلك العلاّمة عبد السلام هارون وغيره.

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 18.

[2] أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب، مصر، 1977م، ص 212.

2- حذقه باللّغة وتأليف معجم المقاييس:

لقد بلغ ابن فارس في كتابه المقاييس الغاية في الحذق باللّغة وفهم أصولها إذا يرد مفردات كل مادة من مواد اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة. وقد انفرد من بين اللّغويين بهذا التأليف فلم يسبقه أحد، ولم يخلفه أحد، وصاحب الفضل في الإيحاء إليه بهذه الفكرة هو الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، إذ حاول في كتاب الاشتقاق أن يرد أسماء قبائل العرب وأسماء سادتها إلى أصول لغويّة اشتقت منها هذه الأسماء، ويقول ابن دريد في مقدمة الاشتقاق: "والجدير بالذّكر أنّ ابن فارس كان يتأسى بابن دريد في حياته العلمية والأدبية و التأليفية، وهو بلا ريب قد اطّلع على هذه الإشارة من ابن دريد فحاول أن يقوم بما عجز عنه ابن دريد فألّف كتاب المقاييس يطرد فيه قاعدة الاشتقاق فيما صحّ لديه من كلام العرب".[1]

والكلام في الاشتقاق قديم، يرجع العهد به إلى زمان الأصمعي وقطرب وأبي الحسين الأخفش، وكلّهم قد ألّفوا في هذا الفن. ولكن ابن دريد بدأ النّجاح الكبير لهذه الفكرة بتأليف كتاب الاشتقاق وثناه ابن فارس بتأليف المقاييس، وحاول معاصراه أبو علي الفارسي وتلميذه أبو الفتح ابن جني أن يصعد درجة فوق هذا بإذاعة قاعدة الاشتقاق الأكبر التي تجعل للمادة الواحدة وجميع تقاليبها أصلا أو أصولا ترجع إليها.

لقد بلغ ابن فارس من حبه للّغة أن ألّف فيها ضروبا من التّأليف، وكان يستحث عزيمة معاصريه من الفقهاء أن ينهضوا باللّغة و التبحر فيها، ولعلّ الإمام الشافعي أوّل من عرف بهذا الضرب من المعاياة اللّغوية الفقهية.

أجمع المترجمون لابن فارس على أنّ الحريري في المقامة الثّانية والثّلاثين (الطيبة) قد اقتبس من ابن فارس ذلك الأسلوب فيجمع المسائل الفقهية بمعرض اللّغة.

عرف ابن فارس بمعرفته الواسعة باللغة وكتابه المجمل في اللغة لا يقل كثيرا في الشهرة عن كتاب العين والجمهرة والصحاح، كما عرف بالتزامه إيراد الصّحيح من اللّغات.[2] يعني أنّ النّاظر في كتاب المقاييس يلمس من ابن فارس حرصه على إيراد الصّحيح من اللّغات، فهو منهج جديد في التّأليف المعجمي، لم يصنّف مثله، يحمل أفكارا جديدة في المعجم العربي كلّه.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مقدمة الناشر، ص 23- 24.

[2] المصدر نفسه، ص 21.

3- معنى المقاييس:

تعني المقاييس في لغة ابن فارس: المعنى المشترك لمجموع صيغ الأصل الواحد، وأثبت هذه الحقيقة الباحث بكر عبد الله حينما اعترض على عبد السلام محمد هارون في تفسيره لمعنى المقاييس الذي يسميه بعض اللّغويين بالاشتقاق الكبير، والصّحيح هو الصّغير الذي طريقة معرفته هي تقليب تصاريف الكلمة، حتى يرجع منها صيغة هي أصل الصّيغ كلها دلالة أطراد وحروفا كضرب دال على الضرب فقط، أمّا ضارب ومضروب ويضرب وتضرب، فكلّها أكثر دلالة وأكثر حروفا.[1] يعني أنّ المنظور الاشتقاقي لمعاني الألفاظ عند ابن فارس قائم على أساس أنّ معنى الجذر اللغوي هو الجزء المشترك من المعنى بين المشتقات المختلفة.

فالمقاييس هي علّة تناسل وتكاثر المفردات، والأصول هي معاني الجذور التي تتناسل منها تلك المفردات، وهذا أشبه بفكرة التناسل بين الكائنات التي هي علّة التكاثر، و الكائنات أنفسها التي تعدّ كل منها أصلا تنفرد منه فروع بعددها تتناسل، فالتناسل هو مقياس التكاثر وعلّة التوالد وأصناف الكائنات المختلفة هي الأصول التي تتوالد منها الفروع، وهكذا حال المفردات، إذ أنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وقد ألّف النّاس في جوامع اللّغة ما ألّفوا ولم يعرب في شيء من ذلك عن مقياس تلك المقاييس ولا أصلا من الأصول.[2] يعني أنّ مقياس تكاثر الكلمات هو تناسل معانيها، وإنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصول تتفرّع منها.

[1] بكر عبد الله خورشيد، التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في مقاييس اللّغة لابن فارس، دراسة تحليلية، د ط، المجلد 8، 2011م، ص 177.

[2] المصدر نفسه، ص 178.

4- مصادر مقاييس اللّغة:

ذكر ابن فارس في مقدمة معجمه اعتماده في تأليفه على كتب خمسة رئيسية شهيرة مشهود لها بالعلو ضمّت من اللغة أكثرها، فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي المسمى "كتاب العين"، ومنها كتاب أبي عبيد "في غريب الحديث" و" مصنف الغريب" وكتاب "المنطق" لابن السكيت، و كتاب "جمهرة اللّغة" لابن دريد (321هـ).[1] فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من معجم مقاييس اللّغة.

وقد أخذ كل أولئك عن مشايخه بالسند المتّصل إلى أصحابها، وزاد فيه من النّوادر ما اشترط أن ينسبه إلى قائله، وربما النّاظر في "مقاييس اللّغة" يتوهّم أنّ ابن فارس لم يوف بشرطه، حيث لم يسند كثيرا من الأقوال التي ساقها إلى أصحابها، ومردّ ذلك أدّى حسين نصار ميله إلى الاختصار مع أنّه يشهد أنّ ابن فارس أكثر من ابن دريد، والخليل تصريحا بأسماء اللّغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمة مثل : قالوا، ويقال، وقيل. ومهما يكن من أمر فإنّه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللّغويين، وأكثر تصريحا بأسمائهم.[2] هذا دليل على أنّ كتاب المقاييس يضمّ في صفحاته ما يهب القارئ ملكة التّفهم لهذه اللّغة والاطّلاع على أسرارها.

قال في بيان أثار إيثاره الاختصار :" وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم، وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبي عبيدة، اكتفاء بما قاله في مقدمة الكتاب فيظهر من كلام الباحث أنّه استدلّ على ترك ابن فارس نسبة كبيرة من أقوال اللّغويين بألفاظ ألفاظها في "المقاييس" من مثل: قالوا ويقال وقيل مع أنّ هذه الألفاظ لا تتصرّف بالضّرورة إلى اللّغويين، وإنّما الحاكم على ذلك السياق وربّما كان انصرافها إلى غيرهم أكثر، وهم العرب المأخوذ عنهم، كما كان يستعمل أمثال تلك الألفاظ تلويحا بضعف القول.[3] فكتاب المقاييس من أعظم كتب اِبن فارس فهو مفخرة من مفاخر التّأليف العربي.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 1- 4- 5.

[2] حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ط2، دار مصر للطباعة، 1968م، ص 463.

[3] المصدر نفسه، ص 457.

5- الترتيب والتقسيم المعتمد في معجم مقاييس اللّغة:

أبقى ابن فارس على الترتيب الألف بائي للحروف، واتّخذ منه الأساس الأوّل لتقسيم معجمه فالمعجم يندرج تحت مدرسة المعاجم الهجائيّة من حيث النّظام الخارجي، أمّا من حيث النّظام الدّاخلي فقد أبقى على نظام الأبنية.[1] يعني أنّه قسّم كلّ حرف من الحروف الهجاء اِعتمادا على هذا النّظام.

كما قسّمه إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة، وتنتهي بكتاب الياء، وقسّم كل كتاب إلى ثلاثة أبواب هي:

أ)- باب الثنائي المضاعف:

وهو ما كان ثانيه وثالثه متشابهان، مثل: أبَّ وأثَّ، فهو ثنائي شكلا وثلاثي معنى.

ب)- باب الثلاثي الأصول من المواد:

وهذا الباب لم يفرق فيه بين معتّل وسالم.

ج)- باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصليّة:

وفيه أدخل الرّباعي والخماسي دون تمييز، ثم رتّب مواد كلّ باب حسب النّظام ألف بائي العادي، ووفقا لجذر الكلمة.[2] هذا دليل على أنّ ابن فارس التزم في معجمه المقاييس ترتيبا منطقيا، وأفرد لكلّ حرف من الحروف كتابا أسماه به.

[1] بكر عبد الله خورشيد، التوزيع الخارجي والدّاخلي للمادة المعجميّة في مقاييس اللّغة، ص 180.

[2] إميل بديع يعقوب، المعاجم اللّغوية بدايتها وتطوّرها،ط1، دار النشر للملايين، بيروت، لبنان، ص 87.

ثانياَ : الاشتقاق عند ابن فارس في معجمه مقاييس اللّغة :

1- مقاييس اللّغة ودلالة الأسماء :

اهتمّ ابن فارس في معجمه مقاييس اللّغة بفكرة الأصول، فأدار المادة كلّها على أصل واحد أو أصلين معا، أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، وإذا لم يجد لبعض المواد أصولا حكم عليها بالتّباين أو التّباعد أو الإنفراد أو عدم الإنقياس[1] فالأصل هو أساس كل شيء.

جاء في المقاييس قوله: "الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعدة بعضها عن بعض، أحدها أساس الشّيء، والثّاني الحية، والثّالث ما كان من النّهار بعد العشي".[2] فأساس كل شيء هو أصل تدور حوله الفروع التي تتأسّس عليه، وبالتّالي فإنّ للكلمات التي تشتق من المادة نفسها أصلا يضم معضمها من حيث الشّكل والمعنى.

وظّف ابن فارس مصطلح الأصل بمعنى الدّلالة الاشتقاقية في معظم مواد معجمه المقاييس، ومن أمثلة ذلك إجراؤه للمواد اللّغوية الآتية.

- أبّ: يقول في إجراء هذا الأصل اِعلم أنّ للهمزة والباء في المضاعف أصلين ، أحدهما للمرعى، والأخر القصد و التهيؤ .

- سبق : يقول مشيرا إلى دلالة هذا الأصل : الباء والسين والقاف أصل واحد وهو ارتفاع الشيء وعلوّه.

- جحد: يقول في حصره لدلالة هذا الأصل، الجيم والحاء والدال أصل يدل على قلّة الخير.

- سيب : يقول في إجرائه لهذا الأصل: السين والياء والباء أصل يدل على استمرارية الشيء وذهابه.

- ظلّ: يقول مشيرا إلى دلالة هذا الأصل: الظاء واللام أصل واحد يدل على ستر شيء لشيء وهو الذي يسمّى الظّل.[3] فابن فارس في مقاييسه استعمل مصطلح الأصل بمعنى الدّلالة

---

[1] إميل بديع يعقوب، المعاجم اللّغوية بدايتها وتطورها، ص 88 – 89.

[2] أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 109.

[3] المصدر نفسه، ص 6 – 119- 247.

الاشتقاقية فقد أوجد لكلّ مادة من المواد المعروضة إمّا دلالة اشتقاقية واحدة أو أكثر ليعبّر عنها بمصطلح الأصل.

اعتنى بالعبارات المجازية ونبّه عليها و صرّح بأنّها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول قال مثلا في مادة (دعو) ويحمل على الباب مجازا أن يقال : دعا فلان مكان كذا إذا قصد ذلك المكان كأنّ المكان دعاه ، وقال في مادة (ذوق) : الذال والواو والقاف أصل واحد وهو اختبار الشيء من جهة الطعم، ثم يشتق مجازا فيقال : ذقت المأكول ، أذوقه ذوقا ، وذقت ما عند فلان اختبرته.

وقال في مادة (رجم) و الذي يستعار من هذا قولهم : رجمت فلانا بالكلام إذا شتمته.

كما تنوّعت شواهده بين قرآنية وشعرية ونثرية.[1] فكلّ هذا دليل على أنّ ابن فارس نصّ على كلّ أصل من أصول مواده، بالإضافة إلى أنّه كان يولي المجاز اِهتماما كبيرا.

2- الاشتقاق عند ابن فارس :

عالج ابن فارس من خلال شرحه للمفردات في مقاييس اللّغة موضوع الاشتقاق معالجة علمية قائمة على منهج واضح، لذالك يعد مرجع مقياس اللغة من أشهر المعاجم التي سلكت هذا السبيل – الاشتقاق– في الشرح لأنّ ابن فارس يرى أن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها الفروع.

إنّ اهتمام ابن فارس بالاشتقاق وولوعه به كان سببا في اختلاف الباحثين في نفسية عمله إلى أحد أنواع الاشتقاق، فعبد السلام محمد هارون ومن تابعه سندوه إلى الاشتقاق الأكبر ونسبه عبد الكريم محمد حسن جيل ومن تابعه إلى الاشتقاق الصغير، والنّاظر في معجم مقاييس اللّغة يلحظ أنّه لا ينتمي إلى أيّ قسم من القسمين ، فهو لا ينتمي إلى الاشتقاق الكبير لأنّ هذا الاشتقاق قائم على أساس وجود دلالة واحدة ترجع إليها تقاليب المادة اللّغوية الواحدة.[2] بمعنى أنّه يشترط في هذا النّوع التّناسب في المعنى والحروف دون التّرتيب.

---

[1] إميل بديع يعقوب، المعاجم اللّغوية العربية بدايتها وتطوّرها، ص 90.

[2] جواد كاظم عناد، مفهوم الاشتقاق في ضوء الدلالة الأصل في كتاب معجم مقاييس اللّغة لابن فارس، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد 17، العدد 3، 2014، ص 42.

مثال ذلك ما فعله ابن جني في مادة (قول) فإذا قلّبها على وجوهها المستعملة مع تباين المعنى الرّابط بين التّقاليب، فهو لم يهتم بتقليب المادة اللّغوية وإنّما جعل اهتمامه منتصبا على إيجاد الرّابط بين فروع الجذر اللّغوي الواحد.

– مثال ذلك (أرق) لم يعمل فيها على إيجاد الجمع المشترك بين التّقاليب وإنّما حرص على إرجاع فروع كل جذر لغوي إلى دلالة الأصل فقال:

أرق . الهمزة والراء والقاف أصلان أحدهما نفار النّوم ليلا ، والآخر لون من الألوان ، منه قوله أرقت أرقا يؤرّقني.[1] دليل على أنّه اِهتم بدراسة المادة لمعرفة أصلها ودلالتها، والفروع التي يتفرّع منها كلّ جذر لغوي، دون الاهتمام بتقلبات تلك المادة، أو المعنى الذي تؤدّيه.

– و كذالك فعل في مادة (أقر) وهي أحد تقاليبها، إذا أنّه لم يرجعها إلى دلالة (أرق) ، لأنّها ليست الأصل فيقول أقر : موضع.

يقول النابغة: لقد نهيت بني ذبيان عن أقر وعن تربعهم في كل أصفا، فهذا ليس أصلا، أمّا (رأق) فقد أهملها، و أمّا (رقأ) فلها دلالة تختلف عما سبق فالراء و القاف والهمزة كلمة واحدة.

يقال: رقأ الدم والدمع إذ انقطعا، وفي كلامهم: لا تسبو الإبل فإنّ فيها رقوء الدم: أي أنّها تدفع في الديّة، فيرقأ دم عن من يراد منه القول وأهمل كذلك (قأر)، وأما (قرأ) فلم تشترك دلاليا مع أيّ من المواد السّابقة.[2] فابن فارس في هذا المثال لم يشر إلى أي تقليب من تقاليب مادة (أرق)؛ بل إلى اشتراك الصّيغ في دلالة واحدة.

وأمّا من يرى أنّ المقاييس سنح الاشتقاق الأكبر فهو مردود أيضا ممّا وضعوا من شروط لهذا القسم، إذا اشترطوا أن يكون بين المشتق و المشتق منه تناسب في المعنى واتفاق في حرفين، وهذا مالم يشغل ابن فارس لأنّ غايته كانت معالجة فروع الجذر الواحد.

لذلك اتّبع ابن فارس النظام الألف بائي الذي يعمد على ثبات الحرفين المتتاليين مع تغيّر الحرف الثالث، وهو منهج يساعد من يبحث عن الدلالة المشتركة في نظام الاشتقاق الأكبر.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 95.

[2] جواد كاظم عناد، مفهوم الاشتقاق في ضوء الدّلالة الأصل، ص 43.

بيد أنّه لم يشر إلى ذلك المعنى الجامع بين الجذور، بمعنى أنّ ابن فارس اهتمّ بإيجاد معنى لكلّ جذر لغوي يختلف عن معنى الجذور الأخرى حتى وإن اشتركت معه بحرفين.

مثال ذلك ما جاء في باب الحاء و الميم وما يثلثهما:[1]

الجذر اللغوي	دلالـــــــــته
1- حمد	الحاء والميم والدل كلمة واحدة و أصل واحد يدل على خلاف الذم يقال: حمدت فلانا أحمده.
2- حمر	الحاء والميم والراء أصل واحد، وهو من الذي يعرف بالحمرة وقد يجوز أن يجعل أصلين: أحدهما هذا والأخر جنس الدواب.
3- حمز	الحاء والميم والزاي أصل واحد، وهو حدّة في الشيء كالحرافة وما أشبهها، فالحمزة حرافة في الشيء.
4- حمس	الحاء والميم والسين أصل يدل على الشدة فالأحمس: الشجاع.
5- حمش	الحاء والميم والشين أصلان: أحدهما التهاب الشيء وهيجه، والثاني: الدقة.
6- حمص	الحاء والميم والصاد ليس أصلا يقاس عليه، وما فيه قياس ويجوز أن يكون من جفاف في الشيء.
7- حمض	الحاء والميم والضاد أصل واحد صحيح وهو شيء من الطعوم، يقال حامض وفيه الحموضة.
8- حمط	الحاء والميم والطاء ليس أصلا ولا فرعا، لا فيه لغة صحيحة إلا شيء من النبت أو الشجر.
9- حمق	الحاء والميم والقاف أصل واحد يدل على كساء الشيء والضعف والنقصان.
10- حمل	الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء يقال حملت الشيء أحمله حملا.

فقد حوى الباب عشرة جذور لغوية تشترك في حرف الحاء والميم، وتختلف في الحرف الثالث وجعل لكل دلالة أصلا تختلف عن دلالة أخرى.

[1] عبد الكاظم الياسري، عناية ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة بالدلالة المحورية، مجلة الآداب، العدد2، ص 26.

أمّا الذين قالوا بنسبته إلى الاشتقاق، الصّغير، فإنّهم اعتقدوا أنّ الاشتقاق عند ابن فارس اشتقاق لفظي لأنّ الاشتقاق الصغير مبني على مراعاة اللفظ وهو ما اتضح من شرحهم كيفية تكوّن دلالة أصل أو ما أسموه المعنى الأصلي للجذر الذي يتكوّن من حاصل الجمع الدلالي للمعاني.[1] منه يتّضح بأنّ الاشتقاق عند ابن فارس اشتقاق معنوي ذات دلالة لغوية معبّرة.

إنّ المتتبع لمعالجات ابن فارس في معجمه يجد أنّها معالجات معنوية وليست لفظية ،إذ أنّه لم ينظر إلى الوزن الصرفي للكلمة عند إرجاعها إلى دلالة الأصل ، لأنّ ما يعنيه في الكلمة المراد تبيان دلالته أن تشترك في المادة اللّغوية نفسها للجذر الذي اِشتقت منه من دون تقديم أو تأخير في حروفها وهذا ما أشار إليه محمد رشاد الحمزاوي أنّ غاية ابن فارس كانت البحث عن أسس المعنى بالمعجم العربي.[2] يقطع النّظر عن بنية الكلمة وممّا يدل على إرادته على الاشتقاق المعنوي الآتي لا اللّفظي:

– قوله في مادة (برّ) الباء والراء في المضعّف أربعة أصول : الصدق و حكاية صوت، وخلاف البحر، ونبت، ثم قال بعد أن استعرض معاني الجذر ولعلّ اشتقاق البربر من هذا، أي من معنى الأصل الثاني حكاية صوت فهو لم يقصد بقوله لعل الاشتقاق اللفظي لأن ذلك معروف فذكره السابقون تحت جذر (برّ).[3] يعني أنّه مشتق معنويا من الأصل الثاني.

– قوله في جذر بدأ: الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت من الابتداء، ثمّ يقول مع تبيانه الألفاظ التي تشترك في دلالة الجذر: وممّا شذّ عن هذا الأصل، ولا أدري ممّا قولهم بدئ فهو مبدوء إذا جذر أو حصب فقوله (لا أدري ممّا اشتقاقه) يدلّ على أنّ قصده الاشتقاق المعنوي وليس اللفظي لأن (بدئ) لا خلاف في اشتقاقه لفظيا من (بدأ) بدليل ذكره أنّ (بدئ) دلت على مرض وهو معنى يختلف عن دلالة الجذر الأصلية (الابتداء)، وإذا لم يستطيع إرجاع المعنى الفرعي عن طريق التأويل إلى المعنى الأصل قال بشذوذه.

---

[1] عبد الكاظم الياسري، عناية ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة بالدلالة المحورية، ص 27.

[2] بكر الله خورشيد، التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في مقاييس اللّغة، ص 177 – 178.

[3] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 176– 212.

– قوله في مادة (فرض) الفاء والراء والضاد أصل صحيح يدل على تأثير الشيء من حز أو غيره فالفرض: الحز في الشيء.

يقال: فرض الخشبة، والحز في سيّة القوس فرض، والفرض هو الثقب في الزند والمفرض على الحديد التي يجر بها، ثم يقول بعد ذلك : ومن الباب اشتقاق الفرض الذي أوجبه الله تعالى فهل يقصد باشتقاق الفرض الاشتقاق اللفظي ، يكون الجواب بالنفي لأنه قد ذكر الفرض ثلاث مرات قبل هذا الموضع، ولم يذكر قبلهن كلمة اشتقاق والسبب في ذلك أن الجذر الأصلية متحققة في تلك الألفاظ ، ولا يحتاج إلى تأويل في سبيل إرجاعها إلى الأصل بخلاف معنى الفرض الأخير، فظاهره لا يوحي بأنه مشتق معنويا من الأصل لذا احتاج إلى التأويل لإرجاعه إلى ذلك الأصل، فقال معللا : وسمي بذلك لأن له معالم و حدود.[1] منه يتّضح أنّ الاشتقاق عند ابن فارس اشتقاق معنوي وليس لفظي، وعليه يمكن القول بأنّ عمله لم يكن منصبا إلى الاشتقاق الصّغير الذي يعتمد على اللّفظ في إرجاع المفردات إلى الأصل.

أ– الاشتقاق الذي يرتبط بالمعنى:

هناك جذور تمتعت بقدرة عالية من المعنى مما لم يستطع معها ابن فارس في إيجاد معنى محوري لها لذلك راح يضع لها من معناها وما يلازمها من معنى دلالة معبّرة عن مدلولاتها اللّغوية.

– ومن ذلك قوله في الجذر (وشم): الواو والشين والميم كلمة واحدة تدل على تأثير في شئ تزيينا له، منه وشم اليد إذا نقشت وغرزت، وأوشمت الأرض : ظهر نباتها، وأوشم البرق : لمع لمعا خفيفا ويتسعون في هذا فيقولون ما أصابتنا العام وشمة أي قطرة من مطر.

– الجذر (وضح) : قال ابن فارس: الواو والضاد والحاء أصل واحد يدل على ظهور الشّيء وبروزه ووضح الشّيء: أبان: وفي الشجاج الموضّحة، وهي تبدي وضح العظم، واستوضحت الشّيء والوضاح الرجل الأبيض اللّون ، الحسن وأوضح الرجل : ولد له البيض من الأولاد.

[1] جواد كاظم عناد، مفهوم الاشتقاق في ضوء الدلالة، ص 46 – 47 – 48.

من أين أوضحت أي من أين طلعت ، ووضح الطريق : محجّته ، والواضحة : الأسنان تبدو عند الضحك[1]. فقد كان لابن فارس أمثلة كثيرة تدل على مقدرته في توضيح الدّلالة والبحث عن المعنى الجامع بين معاني الجذور اللّغوية المختلفة.

ب-الاشتقاق الذي يرتبط باللّفظ:

بدأ ابن فارس بدراسة الجذور التي ليس لها معنى متّسما بطابع خاص فمرة يذكر أن تلك الجذور ليست أصلية وأخرى يذكر أنّها قليلة الاستعمال ومرة أخرى يرى أنّها تفتقر إلى القياس: ومن ذلك حديثه عن الجذور التي نعتها بأنّها ليست أصل.

– يقول ابن فارس: (سخت): السين والخاء والتاء ليست أصلا، وما أحسب الكلام الذي فيه من محض اللغة، يقولون للشيء الصلب: سخت وسختيت ، ثم يقولون أمر مسخات إذ ضعف وذهب، وهذان مختلفان، ولذالك قلنا إن الباب في نفسه ليس بأصل.

– وكذلك قوله في (شقص): الشين والقاف والصاد ليس بأصل يتفرع منه أو يقاس عليه، فالشقص : طائفة من شيء، والمشقص: سهم فيه نصل عريض : ويقولون إن كان صحيحا إنّ الشقيص في نعت الفرس : الفاره الجواد.[2] دليل على أنّ هذه الجذور ليست أصلا عند ابن فارس في مقاييسه.

– وفي حديثه عن أصول التي ذكرها بأنها قليلة الاستعمال يقول في (رخّ) الرّاء والخاء قليل إلا أنه يدل على لين، يقال إنّ الرخاخ لين العيش، وأرض رخاء : رخوة ، ويقول : إنّ الرّخ مزج الشراب.

[1] أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 113 – 119.

[2] المصدر نفسه، ص 147– 204.

– وكذلك قوله في (كسّ) : الكاف والسين صحيح إلا أنه قليل ألفاظ و الصحيح منه الكسس: خروج الأسنان السفلى مع الحنك الأسفل الكسس: قصر أسنان.[1] فمثل هذه الألفاظ نادرة الاستعمال في اللّغة.

– وحديثه عن الأصول التي ذكرها بأنّها تفتقر إلى القياس من ذلك قوله (خرض) : الخاء والراء والضاد زعم ناس أنّ الخريض الجارية الحديثة السن الحسنة ، وهذا ممّا لا يعوّل على مثله ولا قياس له.

– كذلك (طمش) : الطاء والميم والشين لا قياس له و لولا أنه في الشعر لكان من المشكوك فيه لأنه لا يشبه كلام العرب على أنهم يقولون: ما أدري أي الطمش هو؟ أي: أيّ الناس والخلق هو:

– كذالك قوله (زنج) : الزاي والنون والجيم ليست بشيء، على أنهم يقولون الزنج: العطش، ولا قياس لذالك وكذالك قوله (زتّ) : الزاي والتاء كلمة لا قياس لها ، يقال زتّنا العروس إذا زيّنتها.[2]

فهذه الجذور ليست من الألفاظ التي يكثر فيها الاستعمال وليست لها من الدلالات التي يمكن أن تحمل معنى ينطبق عليها.

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 128– 368.

[2] المصدر نفسه، ص 125 – 424.

3- النّحت عند ابن فارس:

اللّغة تنمو وتزدهر بتغير أحوال أهلها وتعدد مطالبهم، فهي عرضة للتّطور وخصّت العربية بمظاهر متعددة عكست طبيعتها الاشتقاقية وأنّها أداة تعمل على إفادة لزيادة خزينتها من ألفاظ والنّحت واحد من تلك المظاهر وجنس من توليد الألفاظ.

لقد وضّح ابن فارس النحت بقوله : ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان و تنحت منهما كلمة تكون آخذة منها جميعا، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيعل الرجل إذ قال : حي على ثم بيّن أنه جنس من الاختصار.[1] فالنّحت عنده هو استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر لغرض الاختصار.

يظهر من التعريف أنّه متبع للخليل في ذلك إلاّ أنّ الخليل اشترط التعاقب في الكلمتين اللتين أخذ منهما المنحوت وهو ما لم يفعله ابن فارس، وطريقة ابن فارس في معرفة أصل المنحوت هي:

- أن يعمد إلى الرباعي فيحذف منه حرفا آخر ، فيحصل على ثلاثي ثم يرد الحرف المحذوف ويحذف حرفا آخر مثل كلمة جمهر يحذف منها الهاء فيحصل على جمر ثم يعيد الهاء ويحذف الميم فيحصل على جهر وبذلك يحصل على ثلاثيين هما جمر وجهر، فهو يقسم الرباعي إلى ثلاثيين بحيث يبدأ أحدهما بالحرف الأول من الرباعي وينتهي الأخر بالحرف الأول من الرباعي.[2]

أي : إنّ الثلاثيين يشتركان في حرفين من الرباعي ويختلفان في حرف واحد.

إنّ الحروف التي يشترك فيها الثلاثيان أو يختلفان لم يسر فيهما ابن فارس على طريقة محددة فالمعنى هو الذي يحدد تلك الأحرف، فالثلاثي الأوّل مثلا يمكن أن يتكون من: الحرف الأول والثاني والثالث، أو الحرف الأول والثالث والرابع، أو الحرف الأول والثاني والرابع.

الثلاثي الأخر يمكن أن يتكون من: الحرف الثاني والثالث والرابع، أو الحرف الأول والثاني والرابع، أو الحرف الأول والثالث والرابع.

---

[1] سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجمه مقاييس اللّغة، ط1، سلسلة بحوث اللّغة العربية، المملكة العربية السعودية، ص 33.

[2] المصدر نفسه، ص 34.

وهذه الأمثلة تبيّن طريقة ابن فارس في معرفة أصل الكلمة المنحوتة:

الرباعي المنحوت	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني
بحتر	بتر 1 3 4	حتر 2 3 4
بحثر	بحث 1 2 3	بحر 1 2 4
بعثق	بعق 1 2 4	بثق 1 3 4

فكلمة بحتر منحوتة من بتر وحتر ، وبحتر منحوتة من بحث وبتر وبعثق منحوتة من بعق وبثق.[1] فابن فارس يسقط من الرباعي حرفا ليحصل على الثلاثي المناسب مع مراعاة المعنى، لكن نتيجة لإسقاط بعض حروف الرباعي، فإننا سنحصل على ثلاثي قريب المعنى من الرباعي أو الأصل لذلك الرباعي، وسنجد أن الكلمتين اللتين جعلهما أصلا للمنحوت تكون إحداهما قريبة المعنى من الرباعي.

ولقد تطرق ابن فارس في معجمه مقاييس اللّغة إلى الكلمات المنحوتة من كلمتين ومن ثلاث كلمات و ترتيبها حسب ورودها في هذا المعجم ، وهذه المنحوتات ربما عبرت عن تردده في معرفة أصل المنحوت.[2]

1)- المنحوت من كلمتين:

أ- ما أوله باء:

ومن ذلك (بحتر) وهو القصير المجتمع الخلق ، فهذا منحوت من كلمتين، الأولى الباء والتاء والراء وهو بتر، والثانية الحاء والتاء والراء، وهو حتر.

- ومن ذلك (البعثقة) وتفسيره خروج الماء من الحوض، وذلك منحوت من كلمتين، بعق وبثق.

ب- ما أوله ثاء:

- ومن ذلك (الثفروق) قمع التمرة، وهذا منحوت من الثفر ومن المؤخر ومن فرق لأنّه في مؤخرة التمرة يفارقها.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 196- 197- 200.

[2] سامر زهير بحرة، منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد عن ثلاثة أحرف دراسة نقدية في معجم مقاييس اللّغة، مجال دراسات في اللّغة العربية وآدابها، عدد 14، 1392هـ، 2013م، ص 44.

ج- ما أوله جيم:

- من ذلك (جذمور) وهو منحوت من كلمتين، إحداهما الجذم، والأخرى الجذر وهو الأصل.[1]

- و من ذلك قولهم للرجل إذا ستر بيديه طعامه كي لا يتناول (جردب) من كلمتين جدب لأنّه يمنع طعامه ، ومن الجيم والراء والباء كأنه جعل يديه جراب الشيء ويحويه وهذه الكلمة فارسية معربة.[2]

د- ما أوله حاء:

فمن المنحوت من هذا الباب (الحرقوف) الدابة المهزول فهذا من حرف وحقف، أمّا الحرف فالضامر من كل شيء، وأما حقف فمنه المحقوقف وهو المنحني وذلك أنّه إذا هزل ودب.

هـ- ما أوله دال:

- ومن ذلك (دغمرت) الحديد، إذا خلطته وهذه منحوتة من كلمتين من دغم يقال أدغمت الحرف إذا أخفيته فيه ومن دعر إذا دخل على الشيء.

و- ما أوله راء:

-ومن ذلك (الرّهيلة) مشى بثقل وهذا منحوت من رهل وربل وهو التجمع والاسترخاء فكأنّها مشية بتثاقل.

ي- ما أوله زاي:

- ومن ذلك (الزلقوم) وهو الحلوق فيها ذكره ابن دريد فإذا كان صحيحا فهو منحوت من زلق وزقم ، كأن اللقمة تزلق فيه.[3] فمن خلال هذه الأمثلة تظهر طريقة ابن فارس في معرفة الكلمتين اللتين يتركب منهما المنحوت.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 197- 219.

[2] سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجمه مقاييس اللّغة، ص 41.

[3] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 324- 412.

2)-المنحوت من ثلاث كلمات :

أ- ماأوله تاء:

- ومنه (الثعلب) مخرج الماء من الجرين فهذا مأخوذ من ثعب اللام فيه زائدة ، أما ثعلب الرمح فهو منحوت من الثعب ومن العلب وهو في خلقته يشبه المثعب وهو معلوب.

جعل ابن فارس مادة (ثعلب) مأخوذة من أصلين فإذا كانت الرمح فقد ترد في أصلها غمرة جعلها منحوتة من ثعب وعلب، ومرة جعلها منحوتة من علب وثلب وأصل المادة لابدّ أن يكون واحدا ،فإما أن يكون مزيدا وإما أن يكون منحوتا فالكلمة لا تنقسم إلى النحت والزيادة، وقد تبيّن من طريقة ابن فارس أن الأصل يظهر ضمن المواد التي جعلها أصلا للمنحوت، وذلك عن طريق إسقاط بعض حروف الكلمة عند البحث عن أصل المنحوت، فأصل هذه المادة هو ثعب شددت العين لزيادة المعنى فقيل ثعّب ثم عوض عن هذا التشديد بزيادة اللام فقيل ثعلب.

ما أوله جيم:

من ذلك (تجرمز) الليل، ذهب فالزاي زائدة وهو من تجرم، الميم زائدة في وجه أخر وهو من الجرز وهو القطع، كأنّه شيء قطع قطعا ومن رمز إذا تحرك واضطرب.

ج- ما أوله سين:

- من ذلك (السحبل) الوادي الواسع وكذلك القرية الواسعة سحبلة فهذا منحوت من سحل إذا صب ومن سحب إذا جرى وامتد وهى منحوتة من ثلاث كلمات تكون الحاء زائدة مرة والباء زائدة مرة وتكون اللام مرة.[1] منه يتّضح بأنّ مثل هذه الكلمات تقوم على اعتبار أنّ في الرباعي حرفا زائدا إذا أسقط يحصل عل ثلاثي.

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 341- 377.

ثالثا: المشتقات بأنواعها:

تتميّز اللّغة العربية بأنّها لغة اِشتقاقية أو تحليلية، فهي تمتاز عن سائر اللّغات بثرائها وسهولة التصرف بمفرداتها حيث يمكن للكاتب أن يضع الكلمة المناسبة إذا اِستعصى عليه يلجأ إلى مرادف أو صياغة جديدة، وهذا يعني أنّ هناك مادة لغوية معيّنة يمكن تشكيلها على هيئات مختلفة، كلّ هيئة لها وزن خاص ولها وظيفة خاصة، بينما لا تجد هذا في اللّغات الأخرى فاللّغة العربية واضحة غاية الوضوح في الاشتقاق، وتشمل الكلمات الاشتقاقية التي نحن بصدد دراستها: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم التفضيل، اسم الزمان والمكان، اسم الآلة.

1- اسم الفاعل:

من أكثر المشتقات أهمية في الدرسين الصرفي والنحوي، وترجع أهميته إلى كثرة استخدام صيغه في الكلام، فهو اسم مشتق من الفعل.[1] يعني أنّه يدل على وصف من قام بالفعل فكلمة كاتب مثلا: اسم فاعل تدل على وصف الذي قام بالكتابة.

يشتق اسم الفاعل على النّحو التالي:

- من الثلاثي المجرد على وزن فاعل، سواء كان فعله صحيحا أو معتلا أو مهموزا أم مضعفا لازما أم متعديا، لذلك قال ابن مالك: كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون كغدا.[2]

أمثلة:

- أَدَرَ على وزن فَعَلَ، الهمزة والدال والراء كلمة واحدة من الفعل الصحيح المهموز، فهي الأُدْرَةُ، والأَدْرَةُ، يقال أَدِرَ يأْدَرُ، وهو لأَدِرُ على وزن فَاعِلُ.

- بَطَنَ على وزن فَعَلَ، الباء والطاء والنون أصل واحد من الفعل الصحيح السالم تقول بَطَنْتُ هذا الأمر إذا عرفت باطنه، وباطن على وزن فَاعل، نقول باطن الأمر، والله تعالى هو الباطن.

---

[1] عبد الراجحي، التطبيق الصرفي، د ط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999م، ص 58.

[2] سيف الدين طه الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 1426هـ، 2005م ص 18.

– أَدَب على وزن فَعَلَ، الهمزة والدال والباء أصل واحد تتفرع مسائله وترجع إليه فالأَدْبُ أن تجمع النّاس إلى طعامك، وهي المَأْدَبَةُ، وآَدِبُ على وزن فَاعِلُ والآدِبُ هو الداعي.

– وإذا كان الفعل ناقصا أي آخره علة فإنّ اسم الفاعل ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم المنقوص، أي تحذف ياؤه الأخيرة، مثل: أَتَى آتٍ، تقول أتاني فلان إتيانا.

– جَرَى جَارٍ، الجيم والراء والياء أصل واحد، يقال: جرى الماء يجري جرية واسم الفاعل يأتي مذكرا أو مؤنثا، أو مفرد أو مثنى أو جمع.[1] منه نستخلص بأنّ اسم الفاعل له حرف الصدارة بين أنواع المشتقات الاسمية، وذلك لسعته وكثرة استعماله في الكلام.

2– اسم المفعول:

اسم المفعول اشتق من المشتقات الاسمية يختص بالدلالة على الحدث أو من وقع عليه الفعل، وهو يبنى من الفعل المتعدي مطلقا، وقد يبنى من الفعل اللازم وذلك إذا اعتمد على ظرف أو مصدر أو جار ومجرور، قال ابن يعيش: " ولا يجوز أن يبنى مفعول إلاّ ممّا يجوز أن يبنى منه (يفعل) بالبناء للمجهول".[2]

وهو يشتق على النّحو التالي:

– من الفعل الثلاثي على وزن مفعول مثل: جَمَعَ على وزن فَعَلَ، الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء، يقال جمعت الشيء جمعا ومجموع، وهو على وزن مفعول.

– جَهَدَ الجيم والهاء والدال أصله المشقّة، ثم يُحْمَل عليه ما يقاربه، يقال جهدت نفسي وأجهدت والجهد الطّاقة، ويقال المجهود اللبن الذي أُخرج زُبْدَهُ، والمجهود على وزن مفعول.

– وإذا كان الفعل أجوف فإنّ اسم المفعول يحدث فيه إعلال مثل: قَالَ مُقَوِلٌ مَقْوُولٌ.

– إذا كان مضارع الفعل عينه ياء فإنّ اسم المفعول لا يكون على وزن المضارع، مثل: دَانَ، يَدِينُ، مُدِينُ.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 51– 70– 447.

[2] علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، الجمل الظرفية، الوصفية، الشرطية، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1428هـ، 2007م، ص 112.

– إذا كان مضارع الفعل عينه ألف فإنّ اسم المفعول يكون على الوزن السابق شرط إعادة الألف إلى أصلها وتعرف ذلك من المصدر مثل: هَابَ، يَهَابُ، مهيب من الهيبة.

– وإذا كان الفعل ناقص فإنّ اسم المفعول لا يحدث فيه إعلال أيضا تبعا للقواعد فاسم المفعول من غزا مثلا هو مغزو والأصل كما يقولون مغزوو.[1] فاسم المفعول لفظ مشتق من الفعل للدّلالة على من وقع عليه الفعل، وهو يصاغ على صيغ مختلفة.

3- الصفة المشبهة:

تعد من المشتقات المهمة في الكلام، لأنّ العربيّ غالبا ما يميل إلى الوصف والتشبيه في كلامه، فهي وصف دقيق لذات الشيء والصفة المصوغة لغير تفصيل لإفادة الثبوت مثل: حسن خبث، قبح، طيب.[2] فنلاحظ أنّ كلمة طيب وصف لطبيعة الشخص بالدلالة على الطيبة.

أشهر صيغ وأوزان الصفة المشبهة: فَعْلاَنْ وأَفْعَلُ وفَعِيلٌ.[3]

أمثلة:

أ- الصفة المشبهة على وزن فَعْلاَنْ مثل: جوع الجيم والواو والعين كلمة واحدة يقال مَجَاعَةٍ ومَجُوعَةٍ، ومن جَوعَانْ على وزن فَعْلاَنْ.

ب- الصفة المشبهة على وزن فَعِيلٌ مثل: بَخَل الباء والخاء واللام كلمة واحدة وهي البخل، ورجل بَخِيلٌ على وزن فَعِيلٌ.

ج- الصفة المشبهة على وزن أَفْعَلُ ومؤنثه فَعْلاَءُ: بَيَضَ الباء والياء والضاد أصل، ومشتق منه، ومشبه بالمشتق، فالأصل البياض من الألوان يقال أَبْيَضُ الشيء وهو على وزن أَفْعَلُ، وبَيْضَاءُ على وزن فَعْلاَءُ.[4] فالصفة المشبهة اسم مصوغ من الفعل الثلاثي اللّازم للدّلالة على من قام به الفعل.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 389- 390- 479.

[2] المصدر نفسه، ص 171- 205.

[3] علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص 108.

[4] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 326- 376.

4- صيغ المبالغة:

صيغ المبالغة هي أسماء تشتق من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه، ومن ثمة سميت صيغ المبالغة، وهي لا تشتق إلاّ من الفعل الثلاثي ولها أوزان أشهرها: صيغة فَعَّالٌ، فَعُولٌ، فَعِلٌ، فَعِيلُ، فُعَالُ، فَعْلَةٌ.[1]

أمثلة:

- فَعَّالٌ مثل: جَوَبَ، الجيم والواو والباء أصل واحد وهو خرق الشيء يقال جائب وجَوَّابٌ على وزن فَعَّالٌ.
- فَعُولٌ مثل: أَكَلَ، الهمزة والكاف واللّام باب تكثر فروعه والأصل كلمة واحدة ومعناها التنقصّ ويقال رجل أَكُولٌ، كثير الأكل وهو على وزن فَعُولٌ.
- فَعِلٌ مثل: فَطِنٌ، الفاء والطاء والنون أصل واحد، ومعناها اليقظ، ومنه فَطِنٌ على وزن فَعِلٌ.
- فَعِيلُ مثل: أَمِينُ، من الفعل أمِنَ، و منه يقال الأَمِينُ المؤتَمَنُ.
- فُعَالُ مثل: جَنَحَ، الجيم والنون والحاء أصل واحد يدل على الميل والعدوان، يقال جنح إلى كذا أي مال إليه والجُنَاحُ سمي لميله إلى طريق الحق وهو على وزن فُعَالُ.
- فَعْلَةٌ مثل: جَبَهَ، الجيم والباء والهاء كلمة واحدة ومنه يقال: جبهة وهي على وزن فَعْلَةٌ.[2] منه فصيغ المبالغة صيغ تدلّ على ما يدلّ عليه اسم فاعل من وصفه بالحدث.

[1] علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص 102.

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 122- 133- 375.

5- اسم التفضيل:

اسم التفضيل اسم مشتق للدلالة على اِشتراك طرفين في صفة وزيادة أحدهما عن طريق الآخر فيها، ولصيغة اِسم التفضيل ثلاث حالات هي:

1-حالة تكون فيها لازما للإفراد والتذكير وذلك في صورتين: أحدهما أن يكون بعده (من) للمفضول مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ سورة يوسف الآية 08، والأخرى أن يكون مضافا إلى نكرة فتقول: زَيْدٌ أفضلُ رَجُلٍ.

2-حالة يكون فيها مطابقا لموصوفه، وذلك إذا كان بـ "الـ" مثل: زَيْدٌ الأفضل.

3-حالة يكون فيها مطابقا للوجهين، المطابقة وعدمها، وذلك إذا كان مضافا لمعرفة، تقول الزيدان أفضل القوم.[1] فاسم التفضيل اسم مشتق يأتي على وزن أَفْعَلُ للدّلالة على شيئين اشتركا في صفة معيّنة، أو زاد أحدهما عن الآخر، ويتكوّن أسلوب التفضيل من ثلاثة عناصر هي: مفضّل، اسم التفضيل، ومفضّل عليه.

6- اسما الزمان والمكان:

اِسم الزمان: اِسم يشتق من المصدر للدلالة على معناه وزمانه.

اِسم المكان: اِسم مشتق من المصدر للدلالة على معناه ومكانه.

يصاغ اسم الزمان واسم المكان من المصدر الثلاثي المجرد على وزني: مَفْعَلُ وله أربع حالات، ومَفْعِلُ وله ثلاث حالات.[2]

أ- على وزن مَفْعَلْ:

1- أن يكون الثلاثي المجرد صحيحا مضموم العين في المضارع مثل: هَجَرَ يَهْجُرُ مَهْجَرُ.

2- أن يكون صحيحا مفتوح العين في المضارع مثل مَعْمَلُ من عَمَلَ يَعْمَلُ، مَصْنَعُ من صَنَعَ يَصْنَعُ.

---

[1] علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص 114.

[2] محمد أسعد النادري، نحو اللّغة العربية، ط2، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1418هـ، 1998م، ص 177.

3- أن يكون مثالا يائيا مثل: مَيْتَمُ، من يَتِمَ يَيْتَمُ.

4- أن يكون معتل اللّام مطلقا سواء كانت عينه مضارعة مضمومة أو مفتوحة مكسورة، سواء كان ناقصا أو لفيفا مقرونا أو لفيفا مفروقا، مثل: مَلْهى من لَهَى يَلْهُو، مَرْعَى من رَعَى يَرْعَى.

ب- على وزن مَفْعِلُ:

1- أن يكون الفعل مثالا فاؤه واو مثل: مَوْعِدُ يَعِدُ، مَوْقِعُ من وَقَعَ يَقَعُ.

2- أن يكون الفعل صحيحا مكسور العين في المضارع مثل: مَجْلِسُ من جَلَسَ يَجْلِسُ، مَعْرَضُ من عَرَضَ يَعْرِضُ.

3- أن يكون الفعل أجوف وعينه ياء مثل: مَبْيِعُ من بَاعَ يَبِيعُ، مَبِينُ من بَاتَ يَبِيتُ.[1] منه نستخلص أنّ اسما الزمان والمكان صيغتان مشتقتان تدلاّن على زمن حدوث الفعل ومكانه.

7- اسم الآلة:

اسم الآلة يشتق غالبا من المصدر الثلاثي المجرد المعتدي للدلالة على أداة يقع الفعل بواسطتها.

ولاسم الآلة ثلاثة أوزان يبدأ كلّ منها بميم زائدة مكسورة وهي: مِفْعَلٌ، مِفْعَلَةٌ، مِفْعَالٌ.[2]

أمثلة:

- بَرَدَ الباء والراء والدال أصول أربعة، أحدهما خلاف الحرّ، والآخر السكون والثبوت، والثالث الملبوس والرابع الإضطراب والحركة، يقال بَرَدَ يُبْرَدُ مِبْرَدٌ، وهو على وزن مِفْعَلٌ.
- أَذِنَ الهمزة والذال والنون أصلان متقاربان في المعنى متباعدان في اللّفظ ومنه أَذِنَ يَأْذِنُ مِأْذَنَةٌ، على وزن مِفْعِلَةٌ.
- ثقب الثاء والقاف والباء أصل واحد، يقال ثَقَبَ يَثْقُبُ مِثْقَابٌ على وزن مِفْعَالٌ.[3] فاسم الآلة اسم مشتق من فعل ثلاثي متعدٍ للدّلالة على آلة تستعمل.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص 169- 472.

[2] محمد أسعد النادري، نحو اللّغة العربية، ص 185.

[3] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ص ص 79- 241.

الخاتمة

إنّ لظاهرة الاشتقاق أهميّة كبيرة في تنمية اللّغة العربية، فمن خلال بحثنا يمكن أن نجمل النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- الاشتقاق من أهمّ الخصائص التي تتميّز بها اللّغة العربية عن سائر اللّغات.
- يقسّم الاشتقاق في نظر ابن فارس إلى أربعة أنواع هي:
  - ✓ الاشتقاق الصغير ويطلق عليه الاشتقاق العام.
  - ✓ الاشتقاق الكبير وهو ما يعرف بالقلب اللّغوي.
  - ✓ الاشتقاق الأكبر وهو ما يعرف بالإبدال.
  - ✓ الاشتقاق الكبّار ويطلق عليه النّحت.
- أنّ المعاجم القديمة أعمال جادة مكّنت التراث اللّغوي من الخلود عبر الزّمن.
- يعد معجم مقاييس اللّغة لابن فارس عملا متفردا في تاريخ الدرس اللّغوي عند العرب، إذ يعتبر أضخم عمل الألفاظ للّغة العربية.
- توظيف ابن فارس للاشتقاق في تفسير مواده اللّغوية.
- إنّ المشتقات من الجذر الواحد وترابطها في عموم المعنى ظاهرة من ظواهر اللّغة وبابه واسع جدا.
- معجم المقاييس معجم جامع لكثير من العلوم فقها وأصولا وتاريخا ونحوا وصرفا وبلاغة ولغة واشتقاقا.
- إنّ ظاهرة الاشتقاق من كلمتين فأكثر أمر قديم في اللّغة، فقد وسّع دائرته إبن فارس وأطلق عليه مصطلحا عرف بالنّحت.
- معجم مقاييس اللّغة لإبن فارس من أقدم المعاجم العربية التي تحمل معاني المفردات.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض قضية الاشتقاق في نظر اللّغويين القدماء فهذا الموضوع مهم في دراسة اللّغة العربية لأنّه من إحدى الخصائص التي تتميّز بها العربية عن سائر اللّغات في العالم.

لقد حظي الاشتقاق بعناية منذ وقت مبكر فدعت الحاجة إلى معرفته مع بداية التأليف في النّحو وعلوم العربية، لما له من ارتباط أصول الكلمات ومعانيها وأحوال تركيبها، وما سوى ذلك كما دعت الحاجة إليه لمعرفة معاني الأسماء التي نقلها النّاس عن العرب وجهلوا أصولها، ويبدو أنّ جهل الأصول لكثير من الأسماء الاشتقاقية جعل ناسا يطعنون في اللّسان العربي، وينسبون أهله إلى التسمية بما لا أصل له في لغتهم، لذلك اهتم المتقدمون بتتبع اشتقاق الأسماء لكشف معانيها على وجه التحقيق، وقد اِتخذ هذا البحث وجهة واضحة حين ألّف عدد من اللّغويين منذ القرن الثاني هجري كتبا خاصة باشتقاق الأسماء منهم "اِبن فارس" في كتابه "مقاييس اللّغة" الذي يعدّ من أقدم معاجم الموضوعات في العربية، إذ أنّه يقوم بذكر الدّلالات الاشتقاقية للكثير من مفردات اللّغة.

Résumé :

Cette étude vise à présenter la question de la dérivation du point de vue des anciens linguistes, sujet important dans l’étude de la langue arabe car il est l’une des caractéristiques qui distinguent l’arabe des autres langues du monde.

La dérivation a été soigneusement étudiée dès son plus jeune âge, il est donc apparu nécessaire de la connaître dès le début de la composition en grammaire et en sciences arabes, en raison de sa corrélation avec les origines des mots, leurs significations et les conditions de leur composition, etc...

Les origines de nombreux noms étymologiques ont incité les gens à poignarder la langue de l’Arabe et à attribuer à son peuple le fait de nommer quelque chose qui n’a aucun fondement dans sa langue, de sorte que les requérants étaient intéressés à rechercher l’origine des noms pour révéler leur signification dans une enquête , et cette recherche a pris une direction claire lorsqu'un certain nombre de linguistes ont écrit des livres depuis le IIe siècle de l'Hégire Surtout en en tirant les noms, «Ibn Faris» dans son livre «Maqayas al-linguistique», qui est l'un des plus anciens dictionnaires de sujets en arabe, car il mentionne les connotations dérivées de nombreux vocabulaires linguistiques.

فهرس المحتويات

- المقدمة ----------02-04
- الفصل الأول: الاشتقاق في الكتب العربية قديما ----------07-32
أوّلا: مفهوم الاشتقاق: ----------07-09
– تمهيد ----------07
أ– لغـة ----------08
ب– اِصطلاحـا ----------09
ثانيا: أنواع الاشتقاق ----------10-17
1- الاشتقاق الصغير ----------10-11
2- الاشتقاق الكبير ----------12-13
3- الاشتقاق الأكبر ----------14-15
4- الاشتقاق الكبّار ----------16-17
ثالثا: علم الاشتقاق ----------18-20
1- مؤسسه، موضوعه ----------18
2- مسائله ----------18
3-شروطه ----------18-19
4- مزايا الاشتقاق ----------19-20
رابعا: المادة الاشتقاقية ----------21-25
1– مفهوم المادة الاشتقاقية ----------21
2– تركيب المادة الاشتقاقية ----------21-23
3– التغيرات الاشتقاقية ----------24-25
خامسا: الاشتقاق عند علماء العربية ----------26-27
1– الاشتقاق عند الخليل بن أحمد الفراهيدي----------26
2– الاشتقاق عند اِبن دريد في كتابه الجمهرة ----------27
سادسا: العلاقة بين الاشتقاق والصرف----------28-29
سابعا: اختلاف العلماء حول أصل الاشتقاق----------30-32
- الفصل الثاني: الاشتقاق عند اِبن فارس: ----------35-57

أوّلا: نبذة تاريخية عن اِبن فارس وكتابه مقاييس اللّغة: ----------35-39
1- لمحة عن اِبن فارس ----------35
2- حدقه باللّغة وتأليف معجم المقاييس ----------36
3- معنى المقاييس ----------37
4- مصادر مقاييس اللّغة ----------38
5- الترتيب والتقسيم المعتمد في معجم مقاييس اللّغة ----------39
ثانيا: الاشتقاق عند اِبن فارس في معجمه مقاييس اللّغة: ----------40-51
1- مقاييس اللّغة ودلالة الأسماء ----------40-41
2- الاشتقاق عند اِبن فارس----------41-47
3- النّحت عند اِبن فارس----------48-51
ثالثا: المشتقات بأنواعها: ----------52-57
1- اسم الفاعل ----------52-53
2- اسم المفعول ----------53-54
3- الصفة المشبهة ----------54
4- صيغ المبالغة ----------55
5- اسم التفضيل ----------56
6- اسم الزمان والمكان----------56-57
7- اِسم الآلــة ----------57
- الخاتمة ----------59
- ملخص الدراسة ----------61-62
- فهرس المحتويات ----------64-65
- قائمة المصادر والمراجع ----------66-69

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.
2- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1392هـ.
3- إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو مصرية للطبع والنشر، القاهرة ، مصر 1985م.
4- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، الطبعة السادسة، عالم الكتب مصر، 1977م.
5- ابن دريد الأزدي، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل بيروت، 1411هـ، 1991م.
6- إميل بديع يعقوب، فقه اللّغة العربية وخصائصها، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، 1982م.
7- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دون طبعة، المكتبة العلمية.
8- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت، لبنان، 1498هـ، 1992م.
9- أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللّغة وسرّ العربية، دون طبعة، تحقيق مصطفى محمد، 1936م.
10- بكر عبد الله خورشيد، التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في مقاييس اللّغة لأحمد بن فارس، دراسة تحليلية، دون طبعة، المجلد الثامن، العدد 25، 2011م.
11- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الثالثة، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1994م.
12- توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللّغة، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الناشر مكتبة وهبة للطباعة والنشر.
13- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ، 1998م.

14- جواد كاظم عناد، مفهوم الاشتقاق في ضوء الدلالة الأصل في كتاب معجم مقاييس اللّغة لابن فارس، دراسة تحليلية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر العدد 3، 2014م.
15- حسين حامد الصالح، التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللّغة الحديث، جامعة صنعاء، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 15، يناير- يونيو 2003م.
16- حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 1968م.
17- زين كامل الخويسكي ، المعاجم العربية قديماً وحديثاً ، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، 2007م.
18- سامر زهير بحرة، منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد عن ثلاثة أحرف دراسة نقدية في معجم مقاييس اللّغة، مجلة دراسات في اللّغة العربية وآدابها، العدد الرابع عشر 1392هـ2013م.
19- سليمان بن سالم بن رجاء السحيمي، أصل ما زاد عن ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، الطبعة الأولى، سلسلة بحوث اللّغة العربية، المملكة العربية السعودية.
20- سعيد الأفغاني، أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م.
21- عبد الكاظم الياسري، عناية ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة بالدلالة المحورية، مجلة الآداب، العدد 2.
22- عبد الله أمين، الاشتقاق، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1376هـ، 1956م.
23- عبد الرحمان الخليل ابن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي، ابرهيم السمرازي، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1980م.
24- عبد القادر عبد الجليل، معجم الأصول في التراث العربي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 1428هـ-2006م.
25- علي أبو المكارم، التّراكيب الإسنادية الجمل الظرفية الوصفية الشرطية ،الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1428هـ -2006م.
26- علي محمد الجرجاني، التعريفات، دون طبعة، الدار التونسية للنشر، 1971م.
27- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1996م.

28- فرحات عياش، الاشتقاق ودوره في نموّ اللّغة ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995م.
29- كمال الدين أبو البركات سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، لبنان، 1424هـ، 2003م.
30- محمد إبراهيم الحمد، فقه اللّغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، الطبعة الأولى، الرياض المملكة العربية السعودية، 2005م.
31- محمد أسعد النادري، نحو اللّغة العربية، الطبعة الثانية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1418هـ، 1997م.
32- محمد المرتضي الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ، 1965م.
33- محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربية، دون طبعة، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1426هـ، 2005.
34- محمد التونجي راجي الأسمر، المعجم المفضل في علوم اللغة اللسانيات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان،1993م.
35- محمد صديق خان، العلم الخفّاق من علم الاشتقاق، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، 2012م.
36- مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الطبعة الاولى، تحقيق الشيخ أبو الوفا الهوريني المصري الشافعي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، 2004م.
37- مصطفى جطل، نصوص ومسائل نحوية وصرفية، دون طبعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1416هـ -1997م.
38- نور الهدي لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، 2008م .